الفصل الثامن

ثورة يوليو والمقاومة الفلسطينية (الفترة الناصرية):

هناك شبه اجماع بين الدراسين العرب والاجانب علي ان مصر بقيادة عبد الناصر قد لعبت دورا رئيسيا حاسما في ظهور أول كيان تنظيمي للشعب الفلسطيني مجسدا في منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤. والواقع أنه لم يكن لفلسطين تمثيل منظم في الدول العربية سوي الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين التي كان يمثلها في الجامعة العربية احمد حلمي. وكانت كل دولة عربية تتعامل مع القضية الفلسطينية من خلال موقف الدول الاخري من الرموز الفلسطينية مثل الحاج أمين الحسيني وموقف هذه الرموز من تلك الدول[١٦]

ولقد قدمت وزارة الخارجية المصرية توصية لمجلس جمعة الدول العربية في مارس ١٩٥٩ من أجل العمل على إبراز الكيان الفلسطيني. وكانت هذه هي المرة الأولي التي تبحث فيها الجامعة العربية مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني. وإبراز كيانه ــ على الصعيدين القومي والدولي. كما أوصت بإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية. ولكن لم ينفذ شيئا من ذلك مما دعا مصر إلي إعادة طرح الموضوع خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية في شتورة (أغسطس ١٩٦٠) غير إنه بسبب معارضة الأردن لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن مما دفع المؤتمر لرفع القضية إلي اللجنة السياسية للبت فيها. ونتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية لم يتخذ أي قرار جديد حتى عام ١٩٦٣ حين بحثت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة في تعيين ممثل لفلسطين خلفاً لأحمد حلمي الذي توفي فى العام نفسه وتم اختيار أحمد الشقيري لهذا المنصب وطلبت منه الجامعة القيام بجولة في الدول العربية من أجل بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والعمل على تنشيط الاهتمام العربي بها[١٧] وإذا كان عبد الناصر قد أوضح أن الغرض الأساسي من إنشاء كيان فلسطيني مستقل هو مواجهة المحاولات الإسرائيلية التي تهدف إلي تصفية القضية الفلسطينية وإضاعة حقوق الشعب الفلسطيني فإن مرجع ذلك في الواقع كان عدم اقتناع عبد الناصر بتمثيل الهيئة العربية العليا للشعب الفلسطيني مما دفعه إلي السعي من أجل إيجاد بديل لها قادر على استقطاب الفلسطينيين. وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي اعترضت تشكيل المنظمة

وعطلت حركتها في بداية نشأتها إلا أن التسهيلات التي قدمتها السلطة المصرية للمنظمة وأبرزها وسائل الإعلام المصرية. ساعدت على إخراج الكيان الفلسطيني إلي النور. وقد نجح عبد الناصر والرئيس الجزائري أحمد بن بللا في اقناع مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد بالإسكندرية في سبتمبر ١٩٦٤. بضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. كما وافق المؤتمر على قرار المنظمة بإنشاء جيش الحرير الفلسطيني وقد أصبح من الثابت تاريخياً أن عبد الناصر ثد استثمر رصيده الشعبي على المستوي العربي في الضغط على الدول العربية التي كانت تعارض قيام منظمة التحرير وقد نجح في إجبارهم على الموافقة على معظم ما كان يخطط له بالنسبة للقضية الفلسطينية.

وقد أعلنت مصر بقيادة عبد الناصر تأييدها الكامل وغير المشروط لمنظمة التحرير الفلسطينية (قلبا وقالباً) معتبره المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من العمل العربي المشترك لخوض المعركة المصيرية الشاملة ضد إسرائيل. وقد أبدت مصر في البداية بعض التحفظات إزاء الخط الفدائي الذي أعلنته منظمة فتح والذي يستند إلي انتهاج أسلوب حرب التحرير الشعبية وذلك خشية أن يؤدي ذلك إلي صدام مسلح مع إسرائيل تحدده هي ولا يكون العرب متأهبين له. ولكن تغير الموقف المصري من فتح وأعمالها الفدائية بعد وقوع الغارة الإسرائيلية على السموع بالأردن في نوفمبر ١٩٦٦ إذا أصبحت لا تعارض النشاط الفدائي شريطة أن يتم بالتنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفى الفترة التالية لهزيمة يونيو ١٩٦٧ قدمت مصر للمقاومة الفلسطينية تأييداً ودعما كبيرين تمثل في تسليح المقاومة وتزويدها بالخبراء في حرب العصابات لرفع مستوي التدريب والتخطيط لعمليات المقاومة. وقد انطلقت مصر في مساندتها للمقاومة من إيمانها (إن المقاومة قد وجدت لتبقي وسوف تبقي حتى تعيد تأسيس وطنها الفلسطيني وحتى تتأكد ممارسة هذا الوطن لدورة ضمن النضال الشامل لأمتة العربية)[١٨] وذلك كما جاء على لسان عبد الناصر نفسه. وقد اهتمت مصر بتدعيم نشاط المقاومة عربياً وتسهيل الاعتراف الدولي به كقوة ثورة تحارب من أجل قضية عادلة ومن حقها الحصول على السلاح. ويشير محمد حسنين هيكل في هذا الصدد إلي دور عبد الناصر في تقديم ياسر عرفات إلي السوفيت في رحلته التي قام بها إلي موسكو في يوليو ١٩٦٨ كما خصصت مصر إذاعة (صوت

العاصفة) كلسان ناطق باسم منظمة فتح رغم وجود إذاعة (صوت فلسطين) الناطقة بلسان منظمة التحرير وكلاهما كان يبث من القاهرة. وكذلك لعبت مصر دوراً هاما في حث منظمتي فلسطين العربية والهيئة العامة لتحرير فلسطين على إعلان حل تنظيماتها والانضمام إلي فتح أثناء الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني. ولم تدخر مصر وسعا في تعضيد المقاومة الفلسطينية والعمل على حل أزماتها مع الدول العربية. وقد اشترطت أثناء أزمة المقاومة مع النظام اللبناني في ١٩٦٩ أن ترتبط وساطتها بضمان حرية العمل الفدائي في ممارسة دوره بما يكفل صيانة المصالح العليا للنضال العربي بما فيها السيادة اللبنانية. وكان لها دور كبير في توصل لبنان والمقاومة إلي اتفاقية القاهرة في نوفمبر ١٩٦٩[١٩]

وبالرغم من أن المقاومة الفلسطينية كان لها موقفها الخاص من قرارات مؤتمر الخرطوم وقبول مصر لقرار ٢٤٢ فقد كان عبد الناصر يري أن القرار ٢٤٢ ليس مصمماً للفلسطينيين وأن لهم الحق في عدم قبوله وأن إزالة آثار العدوان لا تتعارض مع دعوة المقاومة لتحرير فلسطين من النهر إلي البحر.

وقد ظهر طرح التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي أخطر ما يهدد العلاقات بين فتح والمقاومة عامة وبين مصر. فحين قبلت مصر مبادرة روجرز (يونيو ١٩٧٠) شنت بعض أوساط المقاومة هجوماً على الذين قبلوا المبادرة أي مصر والأردن متهمة أياهم بالخور والعمالة للاستعمار والصهيونية وعرضت بعيد الناصر شخصياً حين قالت (إذ كان بعض الزعماء قد تعبوا من الكفاح فعليهم أن يخرجوا من الساحة)[٢٠]

وردت مصر على هذا الهجوم بإغلاق إذاعتي صوت العاصفة وصوت فلسطين. ويري البعض أن فتح لم تكن مسئولة عن هذه الاتهامات وإنما حكمها جو المزايدات في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية[٢١]

ومن الملاحظ ازدياد التصاق المقاومة وسياستها في الفترة التالية لأحداث ايلول ١٩٧٠. وبعد أحداث ايلول ١٩٧٠ عدلت المقاومة موقفها من قضية إزالة آثار العدوان والتسوية السلمية إذ أعلنت أنها لا تعارض أي تحرك سياسي تمارسه الدول

العربية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي. على ألا يعني ذلك حرمان الثورة الفلسطينية من مواصلة كفاحها لتحرير باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة[٢٢]. وربما يكون هذا التعديل تعبيراً عن بداية طريق التنازلات في مسيرة الثورة الفلسطينية.

الهوامش

١. انظر: عواطف عبد الرحمن: اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية ١٩٢٢- ١٩٧٦ – رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة ١٩٧٥ ص ١٨٣.

٢. طارق البشري: مصر في إطار الحركة العربية. مجلة المستقبل العربي- السنة الاولي – العدد ٢ يوليو ١٩٧٨ – بيروت – ص ١٨.

٣. محاضر المحادثات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠- نوفمبر ١٩٥١ – القاهرة – وزارة الخارجية المصرية – ١٩٥١ ص ٢٢ نقلا عن طارق البشري- مصدر سابق.

٤. انظر المصدر السابق ص ٢١١- ٢١٣.

٥. طلعت شاكر: قضايا التحرير الوطني والاشتراكية في مصر – دار الفارابي – بيروت – ١٩٧٤ – ص ١٠ – ١٦.

٦. مصطفي دندشلي: مصر الناصرية والتجربة الوحدوية – مجلة الفكر العربي العدد ٤، ٥ – سبتمبر ١٩٧٨ – بيروت – ص ١٠٣ – ١١٨.

٧. مشروع الميثاق الوطني (مايو ١٩٦٢) – القاهرة – ص ١٠٧.

٨. الميثاق – المصدر السابق – ص ٩١.

٩. انظر طلعت شاكر – مصدر سابق ص ٤٣- ٤٧.

١٠. كلمة عبد الناصر في أعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب – الاهرام ١٩٦٨/٤/١٦.

١١. الاهرام ١٩٦٧/٩/٢.

١٢. اسماعيل صبري عبد الله: حقائق في الموقف العربي – الطليعة القاهرية سبتمبر ١٩٧٠ ص ٢٦.

١٣. الاهرام ١٩٦٩/١٢/٢٤.

١٤. قال ذلك الرئيس السادات في كتابه – البحث عن الذات – المكتب المصري الحديث – القاهرة ١٩٨٠. ص ٢٥٨، ٢٥٩.

١٥. محمد حسنين هيكل: حكاية العرب والسوفيت – الكويت – شركة الخليج لتوزيع الصحف ١٩٧٩ – ص ١٤٧.
١٦. القبس: منظمة التحرير ٢٠ عاماً على طريق التحرير – الحلقة الرابعة ١٩٨٥/١/٦.
١٧. المصدر السابق.
١٨. الاهرام ١٩٦٩/١١/٧.
١٩. أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو – الجزء الخامس – خريف عبد الناصر– المؤسسة العربية للدراسات – بيروت :
٢٠. محمد حسنين هيكل: عبد الناصر ومبادرة روجرز–الاهرام٧٠/١٢/٤ ص ٢٥٤.
٢١. المرجع السابق.
٢٢. فواز الشرقاوي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) رسالة ماجستير في العلوم السياسية– غير منشورة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٧٠.

الصحافة المصرية خلال الفترة الناصرية

إن محاولة استطلاع الرأى الادوار التى قامت بها الصحافة المصرية للتعبير عن اتجاهات الرأى العام المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مرورا بفترتى عبد الناصر والسادات ستلزم منا تحديد الخط العام للدولة، فى المجال الاعلامى أى ما يعرف بالنظرية الاعلامية للمجتمع المصرى.

وفيما يتعلق بالنظرية الاعلامية التى تحكم المجتمع المصرى تبرز امامنا مقولة وليوز شرامة عالم الاعلام الامريكى الشهير الذى ير انه ليس هناك نظرية للدولة واخرى لوسائل لاعلام بل هناك ايديولوجية واحدة تحدد الخط العام للدولة ولوسائل الاعلام. فاذا كان النظام السياسى يعكس حكم الطبقة التى تملك وسائل الانتاج الاساسية فى المجتمع وبالتالى تسيطر على وسائل التعبير السياسى والنظام التعليى والثقافى فان الاعلام يأتى كتجسيد واضح لهذا البناء الاقتصادى والسياسى. ولا شك ان هناك ايديولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة، كما تحدد موقف الدولة من الاعلام ودوره ووظائفه التى تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم واهداف الطبقة التى تحكم والتى تسيطر بالتالى على وسائل التعبير الاعلامى.

واذا سلمنا بوجود نظرية واحده تحدد الخط الفكرى والسياسى للدولة ولوسائل الاعلام التى تعبر عنها فان هذا يعنى ضرورة التزام وسائل الاعلام المصرية بالقضايا التى يتحور حولها الخط الفكرى والسياسى للدولة – ولا شك أن هذا الاطار النظرى الذى يحدد علاقة الدولة بوسائل الاعلام من الناحية الايديولوجية والسياسية يعد مثابة مدخل ضرورى لتناول العلاقة الفعلية بين الاعلام والسلطة السياسية والتى تتمثل فى ملكية وسائل الاعلام ومدى تدخل الدولة فى توجية المضامين الاعلامية وأهدافها. وهنا تبرز أهمية تتبع جذور العلاقة الخاصة التى تربط قيادة ثورة يوليو بوسائل الاعلام الصرية والتى ترجع الى قانون تأميم الصحف فى مايو ١٩٦٠. وقد صدر هذا

القانون ضمن مجموعة قوانين التأميم الاولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة وقد شملت فى الدفعة الاولى تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى انذاك ولم يكون ذلك مجرد مصادفة بل كشف عن ادراك القيادة السياسية للثورة لأهمية السيطرة على أدوات تشكيل الرأى العام) وقد جاء صدور قانون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠، كى يحدد اطال العمل والملكية وعلاقة الصحف.

الأوضاع الإعلامية أثناء الفترة الناصرية :-

إن التحولات الاجتماعية الجذرية- التى احدثتها قوانين يوليو ١٩٦١ وتجسدت سياسيا فى التنظيم الجديد الذى أطلق عليه الاتحاد الاشتراكى العربى كما تبلورت فكريا أبرز وثائق الثورة وهى الميثاق الوطنى – طرحت أثارها على الواقع الاعلامى فى مصر فى تلك الحركة ويمكن رصد هذه الآثا على النحو التالى:-

١- أكد الميثاق ملكلية الدولة لوسائل الاعلام على الأخص الصحف وكانت هذه الملكية قد حققت منذ ٦ مايو ١٩٦٠ بعد صدور قانون تنظيم الصحافة الذى أكد ايضا فى نفس الوقت استقلال الصحافة عن الاجهزة الادارية.

٢- ركز الميثاق الوطنى على المضمون الاجتماعى للديمقراطية وانطلق من ذلك الى حرية الصحافة مبرزا علاقتها الوثيقة بالأوضاع اللإقتصادية الإجتماعية السائدة، وأنها ليست سوى تعبير عن المصالح المتحكمة فى الاوضاع الاقتصادية. وهنا يصر الميثاق على تحديد العناصر التى تملك حق استخدام أدوات ووسائل الاعلام للتعبير عن آرائها بأنها تحالف قوى الشعب العاملة التى يتكون منها الاتحاد الاشتراكى وذلك تطبيقا للقاعدة (كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب)

٣- استنادا للتحديد السابق الذى أشار اليه الميثاق عن حرية الصحافة والمستفيدين منها بها تم تحديد الاطار العالم للنقد الذاتى والحدود المسموح بها والفئات والمصالح لها بممارسة هذا الحق. كما أشير إلى المخاطر التى تهدد حرية النقد. فقد أوضح الميثاق أن العناصر هم الاعداء التقليديون للثورة. وتتشكل منهم القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة بالمفهوم الشعبى الذى أكدته جميع مواثيق الثورة (إن النقد

الذاتى من أهم ضمانات الحرية وقد كان أخر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها).

وقد شهدت هذا المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية فى مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الأطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الصحفية وخصوصا ما يتعلق بالاوضاع المهنية للعاملين فيها من محررين وموظفين وعمال وتحديد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس إدارتها سواء ما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية أو انشطتها الخاصة بالنشر والاعلان والطباعة والتوزيع ويمنح هذا القانون لرؤساء المؤسسات الصحفية سلطات مطلقة فى إدارتها ومباشرة مصالحها المختلفة التى اشرنا اليها آنفا.

وتؤكد جميع المواثيق والتصريحات التى صدرت من الرئيس عبدالناصر خلال انستينات على حقيقة أساسية هى حرص الثورة على ضمان حرية الصحافة بالمفهوم الذى حدده الميثاق، كما تنفى وجود الرقابة على الصحف. فقد أكد الرئيس عبدالناصر فى فبراير عام ١٩٦٥ (أنه ليست هناك رقابة على الاطلاق أنه يرجو ان تتسع جميع الصدور على للنقد البناء أن الاتحاد الاشتراكى يضع خطا مبدئيا واحدا أمام الصحافة وهو الالتزام بالميثاق. وعلى أساسه لابد من إتاحة الفرص لكل صاحب رأى، كى يبديه أنه لابد من قوبل تنوع الآراء واختلافها باختلاف الاجتهادات بشرط أن لايكون هناك صدام مع المبادىء الاساسية للثورة، بمعنى أنه لا ينبغى المطالبة بعودة الرجعية مثلا أو المطالبة بالانحيازية لكتلة من الكتل – وكذلك كانت هناك تاكيدات دائمة من جانب السلطة السياسية بعدم وجود رقابة على الصحف. ففى أغسطس ١٩٦٦ أكد الرئيس عبدالناصر أنه لاتوجد رقابة على الصحف، أن رئيس التحرير هو المسئول وإننا لم نؤمم الصحافة بل ملكناها للاتحاد الاشتراكى وهذا يعنى انعدام الرقابة الرسمية على الصحف. ولكن ليس معنى ذلك انها الغيت أو اختف بل أصبحت رقابة ذاتيه يقوم بها رئيس التحرير. وفى مجال تنظيم علاقة القيادة السياسية للثورة بالصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحديد صلاحيات وسلطات رؤساء مجالس المؤسسات الصحفية. أبرزها ذلك القرار الذى صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات

رؤساء مجالس وادرات الصحف الى وزير الدولة وفى حالة عدم اعتراضة عليها خلال إسبوعين تصبح نافذه. وهذا –لاشك– يشكل قيدا واضحا على سلطات رؤساء مجالس الادارات رغم ما جاء فى قانون المؤسسات الصحفية الذى صدر فى مارس ١٩٦٤ والذى يمنح رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية سلطات واسعة. ومن القيود الخفية التى فرضتها الثورة على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف وأعضائها بقرارات من مجلس اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى. وقد شكلك أمانة للصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكى كانت تضم رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يستمر الا بضعة أشهر.

اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية

خلال الفترة الناصرية (الستينات)

بعد أن استعرضنا الإطار العام للعلاقة التنظيمية والسياسية التي تربط السلطة السياسية في مصر بالصحافة خلال فترتي حكم عبد الناصر والسادات، ومن خلال استقراء اتجاهات ومواقف الصحف اليومية المصرية نحو المقاومة الفلسطينية خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ – نحاول أن نتوصل إلى التعرف والتحقق مما يلي:

١- نوع وحجم الاهتمام المصري بقضية المقاومة الفلسطينية من خلال المعالجات الصحفية.

٢- موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية في ضوء علاقاتها بالسلطة السياسية في الفترتين سواء في ظل تبعيتها المطلقة للاتحاد الاشتراكي خلال الفترة الناصرية، أو في ظل الصيغة التعددية وانتقال تبعيتها لمجلس الشوري خلال الفترة الساداتية.

٣- إلى أى مدى كانت معالجات الصحف المصرية لقضية المقاومة الفلسطينية انعكاساً لموقف السلطة السياسية من ناحية واتجاهات رؤساء التحرير من ناحية اخرى، وإلى أى مدى تأثرت باتجاهات الرأي العام المصري إزاء المقاومة. وذلك بهدف التوصل إلى تحديد القوانين الجزئية والقانون العام الذى يحكم علاقة كل من الرأي العام المصري والنظام الحاكم بالمقاومة الفلسطينية خلال فترتي عبد الناصر والسادات.

ولقد تم اختيار مجموعة من الأحداث الهامة التي تعد بمثابة مؤشرات قياسية نرصد وتحليل اتجاهات الصحف المصرية نحو القضية الفلسطينية بصورة اجمالية مع التركيز على جوهرها الايديولوجي والحركي متمثلاً في المقاومة الفلسطينية كظاهرة نضالية تشكل فصيلاً متقدما من حركة التحرر الوطني العربية خلال فترتي الستينات

والسبعينات. ولقد روعي في اختيار عينة الاحداث مجموعة من الاعتبارات أبرزهـا مدى فاعلية هذه الاحداث وتأثيرها على مسار المقاومة الفلسطينية والصراع العربـي الاسرائيلي من ناحية، ثم تأثيرها على موقف مصر ودورها في الصراع مـن خـلال رصد وجهة نظر الصحف المعبرة عنها في طبيعة دور المقاومة الفلسطينية في هـذا الصراع من ناحية أخرى.

وبناء على الاعتبارات السابقة تم اختيار الأحداث التالية:-

١- ميلاد المقاومة الفلسطينية يناير ١٩٦٥ وتتضمن ما يلي:-

(أ) العمليات العسكرية الأولى التي قامت بها المقاومة.

(ب)الانظمة العربية والمقاومة الفلسطينية.

(ج) المنظمات الفلسطينية.

(د) القوي الدولية والمقاومة.

٢- حرب يونيو ١٩٦٧:

(أ) مؤتمر القمة العربي بالخرطوم

(ب)القرار ٢٤٢.

٣- استقالة الشقيري.

٤- معركة الكرامة مارس ١٩٦٨.

٥- موقف النظام الأردني من المقاومة .

٦- قبول مصر لمبادرة روجرز .

٧- مذابح ايلول سبتمبر ١٩٧٠.

٨- حادث ميونيخ ١٩٧٢ .

٩- عمليات المقاومة اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣.

١٠- عمليات المقاومة قبل مبادرة السادات ١٩٧٥-١٩٧٧.

١١- المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة وحتى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ١٩٧٧- ١٩٧٩.

عينة الصحف :-

لقد تم التركيز على الصحف اليومية الثلاث (الأهرام والأخبار والجمهورية) باعتبارها تمثل بنسب متفاوتة وجهة النظر الرسمية للنظام الحاكم في مصر خلال حقبتي الستينات والسبعينات مع مراعاة وجود صحف اخرى تمثل يسار النظام الناصر وخصوصاً اليسار الماركسي. وتتمثل في مجلتي الكاتب والطليعة. وقد توقفت الاولي عن الصدور في بداية عام ١٩٧٤. أما الثانية فقد تحولت إلى مجلة للشباب وعلوم المستقبل في مارس ١٩٧٧. أما بالنسبة للفترة الثانية (فترة السادات) فإن الصيغة التعددية في المجال الحزبي عبرت عن نفسها في المجال الصحفي فى صورة مجموعة من الصحف الحزبية تمثلت فيما يلي:-

١- صحيفة مصر الأسبوعية صدرت عن حزب مصر العربي الاشتراكي (حزب الأغلبية) في يونيو ١٩٧٧ وتوقفت في سبتمبر ١٩٧٨.

٢- صحيفة الاحرار لسان حزب الاحرار الاشتراكيين. وصدرت في نوفمبر ١٩٧٧.

٣- صحيفة الاهالي لسان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. صدرت في فبراير ١٩٧٨. ولم يصدر منها سوى ١٩ عدداً وتوقفت في ٥ يونيو ١٩٧٨، بسبب كثرة المصادرات ثم عادت للصدور في ١٢ يوليو ١٩٧٨، واستمرت حتى ٢٥ اكتوبر ١٩٧٨ (العدد ٣١). وازاء الاضطهادات المتواصلة من جانب السلطة الساداتية اضطرت الصحيفة الى التوقف نهائياً. ثم عادت للصدور في مايو ١٩٨٢ بعد انتهاء حكم السادات.

٤- صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكي صدرت في أول مايو ١٩٧٩. وتوقفت في سبتمبر ١٩٨١، إذ صدر قرار بسحب ترخيصها في ٥ سبتمبر ١٩٨١ وقد تم ذلك بسب ما عرف بأحداث سبتمبر التي شكلت ذروة الصدام بين نظام السادات وكافة فصائل المعارض الوطنية.

٥- مجلة الدعوة، لسان حال الاخوان المسلمين، وقد سمح السادات بإعادة صـــدورها عام ١٩٧٦ بعد توقفها منذ ١٩٥٤.

٦- صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) صـــدرت في مارس ١٩٨١.

هذا وقد اقتصرنا على رصد وتحليل اتجاهات الصحف اليومية الثلاث بالنسبة للفترتين مع الاشارة الى الاتجاهات العامة للصحف الحزبية في الفترة الثانيـــة. وقـــد شملت هذه الصحف كلا من الاهالي – الشعب – الدعوة ، باعتبارها تمثل الاتجاهات الاساسية لاحزاب وقوي المعارضة التي سمع لها بالتواجد العلني في مصر اثناء حكم السادات والتي عبرت عن مواقف احزابها من اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية.

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية

أولاً : ميلاد المقاومة الفلسطينية (يناير ١٩٦٥):

رغم ان البداية المعروفة لنشاط المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة كانت اول يناير ١٩٦٥، فإن نشر اخبار العمليات الفدائية داخل اسرائيل لم يبدأ إلا في ١٥ يناير عندما نشرت الاهرام (مانشيت) رئيسياً في الصفحة الاولي (جماعات عربية مسلحة تتسلل إلى داخل اسرائيل لنسف محطة ضخ المياه) أما جريدة الاخبار فقد نشرت في نفس اليوم (مانشيت) اسود في الصفحة الاولي بعنوان (اسرائيل تشكو من نشاط الفدائيين داخل اراضيها) وقد قامت الجمهورية بتغطية الحدث مع استخدام عبارات مثل اسرائيل تعترف بانتصارات الفدائيين العرب[١]، ونشاط كبير للفدائيين داخل اسرائيل[٢].

ورغم ان الصحف الثلاث قد اقتصرت في تغطية البداية الاولي لنشاط المقاومة على الاخبار فقط الا ان هناك درجة عالية من الاهتمام قد احيط بها الحدث باعتباره سابقة اولي. وقد لوحظ التركيز على وجود عمليات فدائية داخل اسرائيل دون الاهتمام بالمنظمة المسئولة عن هذه العمليات وهي منظمة فتح. وقد استخدمت الصحف الثلاث كلمة (جماعات عربية دون تحديد او اشارة الى فتح او العاصفة) ويلاحظ ايضا ان هذه العمليات رغم انها تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية غير ان الاهرام حاولت ان تربط بين هذه العمليات واجتماع الرؤساء على اساس ان هذه العمليات تهدف الى إعاقة مشروع اسرائيل لتحويل مياه نهر الاردن. وهنا تبدو محاولة الاهرام لايجاد علاقة بين هذه العمليات ومؤتمر القمة العربي الذى عقد من قبل لنفس الغرض.

أما فيما يتعلق بتغطية هذه الصحف لمؤتمر القمة العربي الذى عقد في الرباط سبتمبر ١٩٦٥ فقد حرضت الصحف اليومية الثلاث على ابراز الدور الكبير الذى قام به عبد الناصر في المؤتمر من اجل مساندة المقاومة الفلسطينية وتأكيده على ان المهمة الاولي للمؤتمر هي تحرير فلسطين[٣] وفي هذا السياق اهتمت الجمهورية

بابراز اقتراح الرئيس بومدين لشن حرب عصابات داخل اسرائيل. وكانت العناوين الرئيسية (خطة تحرير فلسطين)[٤].

ونظراً لضآلة النشاط الفلسطيني المسلح في تلك الفترة فقد كانت متابعة الصحافة المصرية له محدودة. فضلاً عن ان النظام المصري آنذاك رغم اهتمامه بالمقاومة الفلسطينية إلا انه كان يولي ثقته للجيش النظامي وللأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الرسمي. وقد انعكس ذلك على اهتمام الصحف بنشر بعض الأخبار عن تدريبات للقوات الفلسطينية مع ان المتوقع هو إخفاء نشر هذه المعلومات العسكرية. غير أنه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأ الاهتمام بالمقاومة يأخذ شكلاً مختلفا فأبرزت الاهرام[٥] خبرا عن بداية المقاومة المنظمة ضد اسرائيل في القدس "والتركيز على عدم اعتراف الشعب الفلسطيني بتوحيد القطاعين العربي والاسرائيلي في المدينة .. ثم عادت الاهرام بعد يومين فنشرت خبراً عن سجن أحد الفلسطينيين لمدة عشرين عاماً بتهمة التسلل لنسف منشآت داخل اسرائيل وبعد ذلك نشرت في صفحتها الاولي عن اشتعال المقاومة في الاراضي العربية، مما يسبب قلقاً للسلطات الاسرائيلية يدفعها الى اجراء اعتقالات ضخمة كما نشرت الاخبار عن "منشورات المقاومة تغرق الاراض المحتلة، وذلك رغم ارهاب السلطات الاسرائيلية.

وهذا الاهتمام المتزايد بأخبار المقاومة يمكن فهمه فى ضوء عبارة جمال عبد الناصر "ان المقاومة الفلسطينية هي انبل الظواهر بعد نكسة يونيو .. وأن الثورة الفلسطينية وجدت لتبقي .." فقد كانت المقاومة اذن هي بمثابة عامل هام لإعادة الثقة الجماهيرية العربية التي صدمت بهزيمة يونيو.

وفيما يتعلق بموقف الانظمة العربية من المقاومة يلاحظ ان الصحف المصرية قد اهتمت بالاشادة الموضوعية إلى مساهمة بعض الانظمة العربية في تأييد النضال الفلسطيني في الجزائر – العراق – الكويت[٦].

كذلك اهتمت الصحافة المصرية بنشر اخبار الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن وان حاولت احتواءها في البداية "الاهرام مثلاً" الا انها تمادت بعد

ذلك في تصوير الخلافات والاهتمام به واتخاذ موقف التأييد الواضح لمنظمة التحرير وضد نظام الملك حسين[٧]. ويلاحظ ان توتر العلاقات بين مصر وبعض الانظمة العربية،" الأردن مثلا، قد انعكس على معالجة الصحف لخلافات هذه الانظمة مع منظمة التحرير وهو ما يعني اتخاذ هذه الخلافات احياناً ذريعة لتأييد موقف مصر في صراعها مع الانظمة العربية المخالفة.

ويلاحظ انه بينما تتميز المعالجة الصحفية لجريدة الاهرام بقدر كبير من التزام الموضوعية والاتزان وعدم اللجوء الى اساليب مبتذلة في التغطية الخبرية لدرجة الخلاف بين المنظمة والانظمة العربية نجد أن اخبار اليوم قد استثمرت هذه الخلافات استثماراً اعلامياً مغرضاً هدفه الوحيد الاثارة على حساب الموضوعية.

المنظمات الفلسطينية:

ويلاحظ ان الصحافة المصرية ابرزت بشكل اساسي ومكثف اخبار منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي المعترف به للشعب الفلسطيني[٨] وتجاهلت تجاهلاً كاملاً اخبار المنظمات الفلسطينية الاخري مع ان بعضها قد مارس في نفس الفترة نشاطا اكثر اهمية مثل منظمة فتح والتي اقتصر ذكرها على العمليات الفدائية التي قامت بها وقد ركزت الصحافة المصرية على ابراز العلاقة التي تربط المنظمة والشقيري بالقاهرة وعبد الناصر[٩] ولا ريب ان الصحافة المصرية قد اسهمت بما نشرته عن المنظمة واحاطتها بهالة من الاهمية في ايهام الرأى العام المصري بأهمية الدور الذى يمكن ان تؤديه هذه المنظمة وقدرتها على "تحرير فلسطين" رغم ان كل الظروف الموضوعية يومها لا تؤيد هذه المقولة.

المقاومة والقوي الدولية:

أبرزت الصحافة المصرية الامل الكبير المعقود على الامم المتحدة باعتبارها قادرة على حل القضية الفلسطينية[١٠] كما عكست موقف النظام المصري الذى اتجه الى اعطاء امريكا العديد من الفرص لاتخاذ موقف معتدل تجاه قضية اللاجئين. ولما ثبت استحالة ذلك بدأت الصحف المصرية تشير الى رغبة امريكا في تصفية القضية الفلسطينية[١١] وقد تصاعدت حدة الهجوم في الأسابيع السابقة على حرب يونيو.

ثانياً : المقاومة الفلسطينية اثناء حرب يونيو ١٩٦٧:

في أوائل اغسطس ١٩٦٧ نشرت الاهرام خبراً عن اعتقال ٤ من زعماء العرب بعد طردهم من القدس. وان "الوزارة الاسرائيلية تجتمع ٣ مرات في ٢٤ ساعة لبحث اشتداد المقاومة العربية" وذكرت انه لم يعلن عن اسماء الزعماء ولكن من بينهم انور الخطيب محافظ مدينة القدس، وان سبب الطرد هو "محاولة الاربعة تنظيم حركة عدم التعاون مع السلطات الاسرائيلية، وصدر القرار بحكم قوانين الطوارىء". وفي اليوم التالي تابعت الاهرام النشر عن إجماع مدن الضفة الغربية على مقاومة الاجراءات الاسرائيلية. واشارت الى البيان الذى قدمته ٤٦ شخصية من نابلس الى كبير قضاة مدينة القدس العربية مطالبين فيه بانسحاب اسرائيل الى ما وراء خطوط الهدنة. وقد ابرزت الصحيفة "تزايد وسائل المقاومة في الضفة الغربية لنهر الاردن"، وإن "مدينة جنين بالضفة الغربية اضربت لمساندة الاضراب في القدس ونابلس. كما وزعت منظمة طلائع العودة منشورات تحذر فيها من التعامل مع العدو" وفي الصفحة الاخيرة من نفس العدد بالأهرام نشر تحقيق مصور مع بعض الذين اجبرتهم اسرائيل على مغادرة غزة ليروا "كيف تمضي المقاومة المنظمة في غزة ورفح وخان يونس، واجراءات اسرائيل القمعية من هدم المنازل وغير ذلك لانهاء المقاومة، ورد الأهالي على ذلك باضراب تجار غزة وقبض اسرائيل عليهم"[١٢].

ولم تتوقف الصحف الثلاث عن متابعة أنباء المقاومة واستمرارها وتصاعدها. وكانت عناوين الاهرام والجمهورية والأخبار تشير الى منشورات المقاومة التي تغرق الارض المحتلة. وان هناك عدة هيئات تتولي المقاومة في مختلف المناطق وتوزع المنشورات وهي:

- حركة المقاومة العربية في الضفة الغربية.
- جبهات التحرير الوطني الفلسطيني في الخليل.
- الاحزاب والهيئات في رام الله.

وتابعت الأهرام والجمهورية "آلاف العرب يتظاهرون في القدس ضد اليهود" وإن "حاخام الجيش يتراجع ويلغي صلاة اليهود عند قبة الصخرة" وتوضح الاهرام ان سبب المظاهرة "الصلاة التي اقامها حاخام الجيش الاسرائيلي في هذه البقعة الاسلامية" ثم اضطر الحاخام تحت ضغط الاحتجاجات العربية إلى إلغائها. وقد كتب على حمدي الحمال في بابه اليومي "حديث الناس"[١٣] مشيراً الى المقاومة ومشيداً بها فذكر:

١- ان اسرائيل بدأت تواجه مقاومة متزايدة من الشعب في الاراضي المحتلة وترجع هذه المقاومة الى عاملين: شعور العرب بحقهم في الأرض وارتباطهم بها من ناحية.. والاساليب النازية التي تمارسها اسرائيل ضد الشعب العربي من ناحية اخري.

٢- عرقلة اسرائيل لمشروع الصليب الاحمر الذي يتعلق بالنازحين "وعدم السماح للشباب بالعودة" خوفاً من الخطر الذي يمثله هؤلاء الشباب ويختتم الكاتب "حديث الناس" بقوله:

ونحن لا ندري ما هو موقف القوى التي ساعدتها في الحرب وامدتها بالعون العسكري والسياسي والبشري. لازالة الوجود العربي "ثم يقول أنه لا بد لهذه القوى من إعادة النظر فيما زيفت اسرائيل من حقائق وفيما شوهت من وقائع حتى تسترد هذه الدول قدرتها في التزام الحق" وهو ما يعني ان الكاتب لم يفقد الثقة بعد في هذه "القوي" وما زال يطمع في عودتها الى الحق.. وهو موقف سنعود اليه بالتفصيل فيما بعد.

ومن المعروف ان الكفاح المسلح الفلسطيني قد بدأ في الظهور من جديد في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ .. ولذلك كان تركيز الصحف المصرية قبل هذا التاريخ على أوجه الكفاح الاخري "المظاهرات – الاضرابات – الاحتجاجات .. الخ" وفي الفترة من أول اغسطس حتى التاريخ السابق نجد أن الاهرام قد ركزت على الآتي:

- وجود المقاومة العربية بصورها المختلفة.
- الرد الاسرائيلي في صورة "اعتقالات .. قمع .. طرد.. الخ"
- استمرار المقاومة وتصاعدها.

- مزيد من القمع الاسرائيلي + اجتماعات متتالية للوزارة + ذعر وخوف مقلق يعم اسرائيل.
- التأييد المصري الكامل لنشاط المقاومة.

ففي ٢٦ أغسطس نشرت الاهرام خبراً عن "تعزيز قوات اسرائيل في القدس بعد بدء المقاومة المسلحة" وان "اسرائيل تعتقد أن ٤٠٠٠ جندي اردني ينظمون المقاومة في الضفة الغربية" كما جاء رأي الاهرام في اليوم التالي تحت عنوان "بعد مفاجأة الجولة الاولى ستزداد المقاومة" أشارت فيه إلى: أن تعزيز اسرائيل لقواتها وانفجار المقاومة يعني ان المقاومة اصبحت ظاهرة عامة وشاملة في كل الارض المحتلة وان المقاومة ليست مجرد رد فعل سيزول ولكنها تعني رفض نتائج العدوان الاستعماري والاصرار على زالة آثاره"، وإن الارهاب الاسرائيلي لن يستطيع القضاء على المقاومة.. ثم ختمت افتتاحية الاهرام بطرح رؤية مستقبلية تؤكد نمو المقاومة واشتدادها بعد مفاجئة النكسة .. ثم تحية للمناضلين. وقد لوحظ ازدياد اهتمام الصحافة المصرية بتتبع اخبار المقاومة العربية بصورتيها العسكرية وغير العسكرية وقد ارجع ذلك إلى عاملين اساسيين هما:

الأول: التواجد الحقيقي والمؤثر والفعال لهذه المقاومة وتصاعدها المستمر، مما يدعو في حد ذاته إلى الاهتمام والمتابعة.

الثاني: الرغبة في إعادة الثقة الى الرأي العام المصري الذي اهتز بشدة بعد هزيمة يونيو القاسية بإثبات أن المقاومة العربية لم تمت وإن نضال الشعب الفلسطيني مستمر من أجل إعادة التوازن إلى النفوس التي اهتزت.

ومن ناحية التغطية الخبرية عن النشاط الفدائي تكررت الاشارة الى معارك الفدائيين واشتباكاتهم مع قوات العدو "٤٤ مرة" وقيام الفدائيين بتفجير ونسف منشآت العدو ومشاريعه "٣١ مرة" والتكرار يعني بصورة غير مباشرة – وإن كانت واضحة تماماً – وجود المقاومة وتصاعدها فلم يرد ذكر المقاومة "العنيفة– المستمرة – المتصاعدة" بصورة مباشرة إلا "١٠ عشرات" وقد ورد ذكر استشهاد المناضلين

العرب واصابتهم بجراح "٣ مرات" وهو ما يحقق التوازن بين جدية المعركة التي تستلزم وجود ضحايا وبين الرغبة في عدم صدمة الرأي العام بالمداومة في ذكر عدد القتلي والمصابين.

أما اشكال المقاومة غير العنيفة مثل "الاضراب" – الأعتصامات والمظاهرات – النضال السلمى " فقد تكررت "٨ مرات" لأنه رغم أهمية هذا الشكل من المقاومة فإن النضال المسلح يكتسح امامه كل اشكال المقاومة غير المسلحة – مع أهميتها[١٤].

أما عن تغطية رد الفعل الاسرائيلي فقد تم ابراز أعنف ردود الفعل الاسرائيلية وهو ما يوحي بعنف الفعل الاصلي، وهو المقاومة – تمثل نسف البيوت وحملات التفتيش والانتقام، وكذلك حظر التجول "١٣مرة" ثم ما يوحي بقلق اسرائيل وتوترها واتخاذها اجراءات استثنائية، ثم تأتي اعداد القتلي والمصابين من جنود اسرائيل واخيراً شكاوي اسرائيل واتهاماتها وتهديداتها لقد تم التركيز على توضيح مدى عنف المقاومة وما يتبع ذلك من مدى عنف رد الفعل الاسرائيلي مع الحرص على التمييز بين العنف الثوري المشروع الذى تلجأ إليه المقاومة وبين الأرهاب الاسرائيلي المضاد[١٥].

احتلت اخبار المقاومة الصفحات الاولي دائماً. وكانت تتحول الى مانشتات رئيسية في كثير من الاحيان ولم تقتصر الصحف على "الخبر الصحفي" فحسب في تغطية المقاومة بل استخدمت عدة فنون صحفية أخرى مثل التحقيق المصور – الكاريكاتور – المقال – الحديث الصحفي – الباب اليومي الثابت "العامود" – تعليق الصحفيين مثل "رأي الاهرام". وهو ما يعني تجنيد كل الامكانيات المتاحة في خدمة تغطية المقاومة الفلسطينية العربية تغطية صحفية جيدة.

أ- مؤتمر قمة الخرطوم:

في ١٩ أغسطس كانت العناوين الرئيسية في الصحف المصرية عن مؤتمر الخرطوم الذي يبدأ اليوم ومغادرة عبد الناصر القاهرة وان المؤتمر سيبحث "المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية المعروضة امامه في قضايا المصير العربي" وفي

أول سبتمبر كان المؤتمر يختتم اعماله ويصدر قراراته ويذيع بيانه إلى الأمة العربية. وقد ركزت الاهرام على:

١- إنهاء الخلاف المصري السعودي حول اليمن.

٢- إن أى حل لا يحقق تصفية العدوان او يتجاهل حقوق شعب فلسطين حل مرفوض لن يقبله العرب.

وفي هذا اليوم كان رأي العرب: حديث الناس، كاريكاتور صلاح جاهين يدور حول المؤتمر وقراراته، هذا وقد ركزت الصحف المصرية في تغطيتها لأنباء مؤتمر الخرطوم على ما يلي:(١٦)

١- إن مؤتمر القمة العربية أصدر قراراته واعلن في بيانه الختامي ان إزالة آثار العدوان مسئولية جماعية، وإن الطاقات العربية كفيلة بتصفيته.

٢- اتفاق الدول العربية على الوسائل الفعلية الفعالة لازالة آثار العدوان، ودعم الدول التي تأثرت مواردها مباشرة لتمكينها من مواجهة الضغوط الاقتصادية.

٣- مواصلة العمل العربي الموحد من اجل فلسطين والتمسك بحق شعبها في وطنه، ورفض اية محاولة للصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها او التفاوض معها.

٤- دعم الامداد العسكري لمواجهة كل احتمالات الموقف.

٥- سرعة تصفية القواعد الاجنبية.

٦- إنشاء صندوق الإنماء الاجتماعي والاقتصادي.

٧- الالتزام بميثاق التضامن العربي.

٨- السعودية والكويت وليبيا تساهم بمبلغ ١٣٥ مليون جنيه سنوياً منها ٩٥ مليون جنيه لمصر و٤٠ مليون جنيه للاردن الى ان تتم تصفية العدوان.

٩- الاتفاق على عقد اجتماعات دورية للقمة يتحدد زمانها ومكانها لمتابعة تطورات الموقف وجميع احتمالاته القادمة.

وفي حديث الناس بالاهرام .. اهتم على حمدي الجمال بالتزام المؤتمر بأنه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه وعدم تصفية قضية فلسطين .. ثم يعاود الجمال في اليوم التالي تعليقه على قرارات المؤتمر مع التركيز على اللاءات الثلاثة، ويقرن تنفيذ هذه اللاءات بالعمل العربي الموحد، ويضرب مثلاً بأن تحدياً قريباً سوف يواجه العرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعليهم أن يواجهوه بالعمل المشترك[١٧].

أما الأخبار فقد انفردت بخبر يحمل عنوان "اقوى سلاح سياسي ضد اسرائيل"[١٨]. ويحوي الخبر تفاصيل عن استعداد بريطانيا لمواجهة عواقب قرارات المؤتمر فيما يتعلق بالبترول والجنية الاسترليني وقناة السويس. ويعلن المحرر قائلاً "إن اتخاذ المؤتمر لقرارت قوية شديدة سيكون اخطر واقوى سلاح سياسي لطرد اسرائيل، وقد كان رأي الاخبار يدور حول إزالة آثار العدوان واهمية العمل العربي الموحد .. إلخ.

ويمكن القول بوجه عام أن الصحافة المصرية قد ركزت في تغطيتها لمؤتمر الخرطوم – على أهمية العمل العربي المشترك وذلك من أجل تحقيق الهدف العاجل وهو إزالة آثار العدوان – أى آثار هزيمة يونيو- بينما أصبح الهدف القابل للتأجيل هو صيانة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين. وقد حرصت الصحف الثلاث على التركيز على قرار المؤتمر "لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع اسرائيل" في ضوء المرارة الشديدة التي احس بها الرأي العام المصري والعربي، وسعي الانظمة العربية – والنظام المصري بوجه خاص- إلى ضرورة إعادة بث الثقة من جديد وذلك من خلال اتخاذ مواقف متشددة والتركيز عليها مع اغفال المواقف الاقل تشددا "مثل قرار مجلس الامن ٢٤٢ مثلاً" وقد ركزت الاخبار على صدى المؤتمر "لتوضيح أهمية وفاعلية قراراته، وعن اعادة النظر فيما قبل ١٩٦٧ فقد كانت هذه الدعوة اساسا بناء على كلمات الرئيس عبد الناصر الذى كان اول من تنبه ونبه الى ضرورة إعادة النظر في سلبيات ما قبل الهزيمة.

ب- القرار ٢٤٢:

بسبب التناقض بين قرارات مؤتمر الخرطوم ا لتي نصت على انه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل وبين قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى نص على إنهاء حالة الحرب والاعتراف بوجود اسرائيل وحقها في الأمن والسلام. لذلك يلاحظ أن الصحافة المصرية قد أصيبت بما يشبه البلبلة وعدم وضوح الرؤية. ولذلك لم تجد مفراً من تجاهل أخطر ما في قرار مجلس الأمن اى ما يتعلق بالاعتراف وانهاء حالة الحرب. وقد تابعت الصحف المصرية الثلاث أخبار مجلس الامن وقراراته. وانفردت الأخبار[١٩] بنشر المشروع الذى يتضمن:

أولاً : تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط قائم على المبادئ الآتية:

أ- انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في القتال الاخير.

ب- انهاء حالة الحرب ... الخ.

ثانياً : يؤكد المجلس أيضاً ضرورة:

أ- ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين.

جـ- ضمان الكيان الأقليمي والاستقلال السياسي لكل دولة عن طريق اجراءت تشمل خلق مناطق منزوعة السلاح.

ثالثاً: تعيين مندوب خاص للسكرتير العام للاتصال بدول المنطقة من أجل تنفيذ القرار.

وفي مجال اهتمامنا بهذا القرار ينبغي ان نشير إلى: انهاء جميع حالات الحرب- تحقيق حل عادل لقضية "اللاجئين" – حق دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل ان تعيش في سلام. وموافقة مصر على هذا القرار تعني موافقتها ضمناً:

- على انهاء حالة الحرب مع اسرائيل اذا وافقت الاخيرة على تنفيذ بنود المعاهدة.
- على تصفية قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها " قضية لاجئين".
- الاعتراف بوجود اسرائيل وحقها في الأمن والسلام.

وفي كلمة اليوم تحت عنوان "الحل السياسي والمجالات الأخرى" أكدت الاخبار وجهة النظر العربية وهي "أن العدوان لا يمكن ان يكون سبباً في مكافأة المعتدي وانه لا بد من الانسحاب .." و "تحاول بعض المشروعات المقدمة بصورة او بأخرى ان تربط بين الانسحاب والتسوية او بين الانسحاب وإملاء الشروط وهو ما لا تقبله الدول العربية".

ثم اشارت الصحف الى المشروع السوفيتي ومعارضة مندوب امريكا له. ونشرت الاخبار[٢٠] النص الكامل للمشروع وأبرزت اوجه الاختلاف بينه وبين المشروع البريطاني على النحو التالي:

أ- الدعوة الى الانسحاب من "كل" الاراضي المحتلة بعد ٥ يونيو.

ب- عدم ورود "الحدود الآمنة الدائمة" في نص القرار.

ولكن المشروع يتضمن الاعتراف والصلح وتسوية النزاعات بغير القوة ومعالجة مشكلة اللاجئين .. الخ وفي ٢٣ نوفمبر اشارت الصحف الى "إقرار المشروع البريطاني" مع تصريح لمحمود رياض بعد التصويت يؤكد فيه ان القرار هو الخطوة الاولي نحو السلام "وانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية" وخلت الصحف من أى تعليق على القرار .. وفي اليوم التالي تركز اهتمام الصحف على خطاب عبد الناصر الذى أعلن فيه أن المشروع البريطاني ليس كافياً لايجاد حل سلمي و "أننا لن نتنازل عن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل شبر عربي" و"لن تمر اسرائيل من قناة السويس لأن هذا جزء من قضية فلسطين" وأكد عبد الناصر "أنه لا اعتراف باسرائيل ولا صلح معها ولا تفاوض .. ولا تصرف في القضية الفلسطينية لأنها ملك للشعب الفلسطيني ويؤكد حتمية الكفاح المسلح.

وقد انفرد فتحي غانم في جريدة الجمهورية بالتعليق على مناقشات مجلس الامن بمقال اكد فيه "أننا لا يجب ان نتأثر بكلمة حاسم لان العدوان لن يزول بمجرد صدور القرارات"[٢١].

ثالثاً : استقالة الشقيري:-

تابعت الصحافة المصرية باهتمام بالغ -يميل الى الحياد بين الاطراف المتنازعة- قضية استقالة احمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بناء على رغبة الكثيرين من رجال المقاومة الفلسطينية الذين اعتبروه "حجرة عثرة" امام العمل الفلسطيني الموحد.

وقد نشرت الصحف المصرية وجهات نظر الفريق المخالف للشقيري المطالب بالاستقالة. كما نشرت وجهات نظر فريق المؤيد للشقيري المصمم على استمرار قيادته. فقد نشرت الاهرام في صفحتها الاولى تحت عنوان "أزمة منظمة تحرير فلسطين" مطالبة بعض الاعضاء بتنحية الشقيري. ويشير الخبر الى حجة هذا الفريق. وقالت، تبريراً لطلبهم، أن استقالة الشقيري أمر حتمي لانقاذ وحدة الشعب الفلسطيني ومساعدة منظمة التحرير على التعاون مع المنظمات الفلسطينية في جبهة فلسطينية واحدة. ويشير الخبر كذلك الى رد فعل الشقيري على ذلك بتخفيض اعضاء اللجنة التنفيذية الى النصف. وقد تابعت الصحف الثلاث خلال اسبوع كامل تفاصيل الأزمة واسبابها من وجهة النظر المعارضة لوجود الشقيري، مثل اتحاد طلبة فلسطين بالقاهرة الذي عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه جانباً من الاعتراضات منها:

- ان الشقيري لم يعمل على تطوير المنظمة محورياً.
- اصدر بيانات نسب فيها الى المنظمة عمليات قامت بها منظمات اخرى.
- استمرار المنظمة في نفس الأسلوب الذي اتبعته وتصديها للقضية عن طريق بلاغات وخطب ومواقف ارتجالية.
- ظهور التسلط الفردي داخل المنظمة مما يبعد عن خدمة القضية.
- تصريحات الشقيري الخاصة بأن الدول العربية تقف ضده.
- صدور تصريحات للشقيري يفيد منها العدو.

كما حرص الخبر على ايراد "بيانات تأييد للشقيري" صدرت عن بعض فصائل المقاومة .. ما يؤكد الحرص على التوازن في المعالجة الصحفية، وحقيقة الامر ان

التوازن لا يخلو من تجنيد لآراء المعارضة لوجود الشقيري دون أن يصل هذا التجنيد إلى تأييد كامل.

وعندما نشرت الأهرام[٢٢] خبر استقبال محمود رياض لاثنين من المنظمة المطالبين بتنحية الشقيري. حرصت الاهرام على تأكيد ان هذه المقابلة تمت "بناء على طلبهما" حتى لا تختلط الامور ويفهم ان مصر وراء الحملة ضد الشقيري. ولكن الأزمة سرعان ما تطورت ودخلت مرحلة حاسمة – على حد تعبير الصحف – بعد ان أجمع معظم اعضاء اللجنة التنفيذية على طلب استقالة الشقيري. وقد أفردت الاهرام صفحتها الثالثة لتغطية الخبر تغطية صحفية كاملة واشارت الى ان "ازمة منظمة تحرير فلسطين تحسم اليوم" كما بدأت المواد "غير الخبرية" في الظهور. فنشر على حمدي الجمال رأيه في حديث الناس" وكان يرى ان المعركة التي تخوضها جبهة التحرير ليست معركة اشخاص وانما هي معركة وطن ومستقبل وليس مقبولا على الاطلاق ان تتدخل العوامل الشخصية لكي تعوق هذه المسيرة النضالية ومن هنا لا بد من انهاء هذا الخلاف بما يحقق المصلحة العامة وعلى كل من يرى في نفسه عقبة في طريق التفاهم ان يخرج من الصف حتى يواصل الباقون حركتهم فليست المعركة معركة أشخاص، إنما هي معركة وطن[٢٣].

ويبدو واضحاً من حديث الجمال وقوفه الى جانب تنحية الشقيري.. ويبدو واضحاً ايضاً ان الاهرام قد صمتت، حتى بدا ان الازمة قد وصلت الى ما قبل الانفراج. فأدلت برأيها الذى يمثل الرأي الغالب لرجال المقاومة. ولهذا لم يكن غريباً ان يكون مانشيت الاهرام في اليوم التالي هو "استقالة الشقيري من رياسة منظمة تحرير فلسطين" وكنتيجة لهذه الاستقالة ظهرت احداث جديدة للعمل الفلسطيني لخصتها الاهرام في اليوم التالي ١٢/٢٦/ في الاهداف الآتية:-

١. تصعيد النضال المسلح في الاراضي المحتلة تحت قيادة مجلس تمثل فيه جميع القوى.

٢. تحقيق الوحدة الوطنية.

٣. قيام مجلس تتمثل فيه ارادة الشعب وتنبثق عنه قيادة جماعية مسئولة.

٤. تعبئة الجهود القومية.

٥. تطوير أجهزة المنظمة.

وفي نفس اليوم – بعد استقالة الشقيري واختيار يحي حمود كرئيس مؤقت للمنظمة – كان رأي الاهرام "اللجنة التنفيذية لمنظمة فلسطين تنتظرها مهام ضخمة" يتحدث عن توحيد كافة المنظمات الفلسطينية في إطار نضالي واحد ويعقد كثيراً من الآمال على مستقبل العمل الفلسطيني الموحد. وكان حديث الناس للجمال في ١٢/٢٧ يدرو حول التطورات الجديدة، وبيان اللجنة التنفيذية الذى قال إن الميدان الفعلي للعمل هو المقاومة المسلحة. ولا يكاد الامر يختلف كثيراً في الاخبر، فقد تابعت اخبار الازمة بتفاصيلها وتطوراتها وسعت الى اتخاذ موقف يبدو محايدا ونشرت آراء المعارضين والمؤيدين للشقيري.. كما امتنعت عن نشر اى تعليق أو رأي لها، حتى انتهي الأمر باستقالة الشقيري فكان جزءا من "كلمة اليوم"[٣٤] عن هذه الازمة التي كادت تعصف بوحدة الشعب الفلسطيني. ولعل أهم ما ورد في هذا الرأي ما ذكرته الاخبار ان "العرب في كل مكان قابلوا حل الازمة بالارتياح دون الدخول في أسباب الازمة والخلاف، فالأمر لا يعني سوى الشعب الفلسطيني وما يعنينا هو إلا بنشغل بالخلاف وينسى العدو". ولعل هذه الكلمة تلخيص شامل لموقف النظام المصري وصحافته من قضية استقالة الشقيري.

وتابعت الجمهورية تفاصيل الازمة، بنفس الاسلوب المتبع في الأهرام والأخبار. وكتب الاستاذ فتحي غانم مقالاً عن "معني الاستقالة" يحيى فيه الشقيري لأنه استقال "ووضع القضية الفلسطينية في مكانها الصحيح فوق الخلافات وفوق الاسماء والشخصيات والحزبية والتكتلات، ثم يقول "إننا نثق في هذه المعاني الكبيرة التي تحملها استقالة الشقيري.. إنها سوف تسود بين الجميع وتوحد بينهم حتى نصل للنصر"[٣٥] ومن خلال تتبعنا لمواقف الصحافة المصرية تجاه استقالة أحمد الشقيري يمكننا أن نقدم الملاحظات الآتية:-

١- وقعت هذه الازمة اثناء تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح.. وهي أزمة صحية، ومبدئية اهتمت الصحافة المصرية المتابعة الكاملة الدقيقة لها.

٢- سعت الصحافة الى اتخاذ موقف موضوعي من الخلاف منذ بدايته حتى ظهر تماماً ان استقالة الشقيري حتمية فرحبت الصحافة بالتغيير دون أى إساءة للشقيري. "مقال فتحي غانم مثلاً".

٣- بدأ واضحاً رغبة الصحافة المصرية في احتواء الخلاف وعدم تصعيده، مع التذكير الدائم بأن هناك عدواً أساسيا ينبغي توجيه الجهود ضده وهو إسرائيل.

لا شك ان المتابعة الصحيفة المصرية كانت نموذجاً لما ينبغي ان تكون عليه المتابعة الموضوعية. وهو موقف يعكس الموقف المشرف للنظام المصري بعد الهزيمة تجاه وحدة العمل الفلسطيني وتأييد النضال المشروع له.

رابعاً: معركة الكرامة (مارس ١٩٦٨):

من المعروف أن عمليات المقاومة العسكرية قد تزايدت في نهاية عام ١٩٦٧ وحتى معركة الكرامة (٢١ مارس ١٩٦٨) التي صمد فيها الفدائيون لهجوم اسرائيلي شامل كان يستهدف إبادة الفدائيين في منطقة الأغوار. وقد تكبدت اسرائيل خسائر فادحة قلبت ميزان المعنويات على الطرفين العربي والاسرائيلي. وبعدها تمت عمليات المقاومة بصورة مطردة حتى مذابح أيلول. وقد وقعت معركة الكرامة عندما عبرت قوة كبيرة من القوات الاسرائيلية نهر الاردن باتجاه بلدة الكرامة ودارت هناك معركة عسكرية استمرت ما يقرب من ست عشرة ساعة بين القوات الاسرائيلية المهاجمة من جانب، والمقاومة الفلسطينية، وقطاعات من الجيش الاردني من جانب آخر.

وتعتبر هذه المعركة من اكبر المعارك التي دارت بين المقاومة الفلسطينية وقطاعات من الجيش الاردني، والقوات الاسرائيلية بعد هزيمة الخامس من يونية ١٩٦٧.

وتستمد معركة الكرامة أهميتها من وجهة نظر الثورة في أنها كانت نهاية لمرحلة وبداية لأخرى. فقد توجت المرحلة التي بدأت في ٢٨ أغسطس ١٩٦٧ مع تصعيد الثورة لجهودها لكسر حالة الحصار التي تعرضت لها الجماهير العربية والفلسطينية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧.

ملاحظات:

ولقد تابعت الصحف اليومية الثلاث معركة الكرامة وتطوراتها، وإن تفاوتت أشكال التغطية الصحفية ومصادرها. ويمكن إجمال ملاحظاتنا على النحو التالي:-

١- تتصدر صحيفة الأخبار سائر الصحف المصرية فى معالجتها لمعركة الكرامة، لأسباب منها:-

أ- وجود مراسل صحفي خاص بالأخبار في الأردن، وذلك قبل الاعتداء الصهيوني. بالإضافة إلى أن الجريدة أرسلت احد محرريها من القاهرة لتغطية الحدث.

ب- استخدمت صحيفة الأخبار اتصالاتها، وأجرت حديثا مع بهجت التهوني رئيس الأردن – تليفونيا.

جـ- أكثر المعالجات الخبرية جاءت لترصد الدور الأردني على حساب الدور الفلسطيني، حيث نشرت معظم الصحف أن طرفي الصراع هما الاردنيون من جهة، والصهيونيون من جهة أخرى.

ولعل جريدة الاخبار هي الوحيدة التي رصدت الدور الفلسطيني حيث كان مراسلها يزودها بالاخبار. وانفردت صحيفة الاهرام بنشر البيانات التي كانت تذيعها، إذاعة عمان عن الناطق العسكري الاردني.

وجاءت المقالات في جريدة الاخبار اكثر حدة منها في الصحف الاخري. ففي مقال "العالم الخارجي" "كتب فيليب جلاب"[٢٦] بجريدة الأخبار يقول "ليس هناك كلام كثير يقال عن وحشية وسفالة الفاشيست الاسرائيلي، ولم يعد السؤال الهام متي تتعدى

اسرائيل على الاردن او مصر او سوريا او حتى عليها جميعاً. فمن البديهيات أن اسرائيل ولدت بالعدوان وعاشت بالعدوان وستموت به أيضاً.

وأضاف أن أهداف العدوان تتركز في الآتي:-

١- تدعيم مركز الحكومة الاسرائيلية للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة.

٢- تشديد الضغط على حكومة الاردن لكي تتخذ الموقف الذى يحلم به الاسرائيليون عن حركة المقاومة.

وجاء في يوميات الاخبار في الصفحة الاخيرة والتي كتبها الاستاذ محمود امين العالم "ليس من قبيل المصادفة ان تشن اسرائيل عدوانها القذر على الضفة الشرقية للاردن بالأمس. وهو اليوم الثاني لاتفاق المنظمات الفدائية الفلسطينية على وحدة النضال العسكري والسياسي فيما بينها.[٢٧].

بينما جاءت مقالات الاهرام في المرتبة الثانية من حيث الحدة. فقد كتب على حمدي الجمال فى عموده اليومي يقول: "لقد تطورت الظروف تطوراً خطيراً بعد العدوان الاسرائيلي الاخير على الاردن، يحتاج الوضع معه إلى نظرة جديدة واقعية. وكما قال الرئيس عبد الناصر انه ليس هناك بديل الآن عن وقفه واحدة[٢٨].

أما من حيث الافتتاحيات فقد اشارت الاهرام الى انه يتأكد كل يوم ما كنا ومازلنا نؤكده دائماً من ان اسرائيل خلقت كبؤرة عدوان وزرعت في الأرض العربية جسماً غريباً كقاعدة توسع وكلب حراسة للمصالح الاستعمارية"[٢٩].

وقد كتبت جريدة الاخبار تقول: "وأعلن ليفي اشكول في الكنيست ان القوات الاسرائيلية قامت بهذا الهجوم لتطهير المنطقة من الفدائيين. وأنها ستنسحب فور الانتهاء من هذه المهمة. لقد ردت القوات الاردنية الهجوم الاسرائيلي وكبدت العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات[٣٠].

أما في الجمهورية فقد ضمن فتحي غانم رأي الجمهورية "موقفنا اليوم" الاهداف التي تسعي اليها اسرائيل في الافتتاحية بعنوان – ما بعد الحل السلمي[٣١].

هذا وقد انفردت الاخبار بنشر حديث صحفي يوم ٢٢ مارس اجرته احدى محررات الجريدة مع السيد بهجت التلهوني رئيس وزراء الاردن تليفونيا.

وقد اعتمدت الصحف الثلاثة على المصادر الاجنبة في تغطية الحدث وغالبا ما كانت هذه المصادر هي الوكالات الاجنبية المعروفة. بالاضافة الى المراسلين الاجانب وكانت الاهرام الاولي من حيث استخدام المصادر الاجنبية، وقد اعتمدت على ي. ب.، أ. ب.. وجون لوتون مراسل وكالة يونيتد برس وليفون كشيشيان، بالإضافة إلى وكالة تاس في خبرين فقط. وقد اعتمدت في الدرجة الثانية على المصادر المحلية خصوصاً وكالة الشرق الأوسط. بالاضافة لمندوبي الجريدة. وجاء في الاهرام خبر من مراسل لها في دمشق هو احسان بكر. كما اعتمدت على اذاعة عمان، والاذاعات العربية في نقل ردود الفعل.

وتلت الاهرام، الجمهورية في اعتمادها على الوكالات الاجنبية. واعتمدت في الاساس على الوكالات الغربية في تغطية الحدث. ثم تلي ذلك المصادر المحلية ثم العربية، وإن جاء في اكثر من خبر عدم ذكر المصدر. هذا وفي اليوم الثالث للمعركة نشرت الجمهورية تفصيلات عنها لمراسلها هناك أحمد عباس.

أما الاخبار فاعتمدت على مراسليها في تغطية معظم جوانب الحدث. ثم اعتمدت على المصادر الاجنبية ثم العربية. فقد كتب لها في اليوم التالي للمعركة مراسلها سيد نصار. ثم المحرر العسكري للاخبار. وقد نشرت الاخبار ايضا اخبار عديدة بدون ذكر المصدر.

وقد ركزت الصحف الثلاثة على تغطية الحدث في صفحاتها الاولي والداخلية فقد ابرزت الاهرام والاخبار والجمهورية الحدث في مانشيتات الصفحات الاولي.

خامساً: موقف النظام الأردني من المقاومة:-

فى أول فبراير ١٩٦٨ شن الملك حسين هجوماً شديداً على العمل الفدائي الفلسطيني "مؤكداً انه لن يسمح بتقديم مبرر جديد لأعداء البلاد. وفي اليوم التالي شنت

القوات الاردنية غارة مفاجئة على قاعدتين للفدائيين الفلسطينين في الاغوار بجنوب الاردن. وفي الثالث من اكتوبر ١٩٦٨ ارسل الملك حسين رسالة الى صحيفة "صنداي تايمز" اللندنية نفي فيها انه ينوي تحويل الاردن إلى دولة للفدائيين. وفي نوفمبر شنت القوات الاردنية غارات واسعة على الفدائيين في عمان والمدن الاردنية الأخرى.

وقد حاولت الصحف المصرية تجاهل تصرفات الاردن ولم تحاول نشرها أو التعليق عليها. ولكنها لم تستطيع مواصلة الصمت ازاء تزايد حدة الخلاف بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية، ومحاولات اسرائيل للتوسيع من شقة الخلاف بهدف العمل على ضرب المقاومة .. ففي ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٨ نشرت الاهرام في صفحتها الاولي خبرا عن "محاولة للتوفيق بين منظمات المقاومة وحكومة عمان" .. "منظمة فتح تكشف المحاولة التي اوشكت ان تحدث ازمة خطيرة" ويمكن تلخيص ما ورد بالخبر إلى:-

- كشفت اليوم محاولة للإيقاع بين منظمات المقاومة وحكومة الاردن ولم يتح – في ضوء ما عرف عن المحاولة – وقت كاف للبحث الكامل عن محركها الأصلي.
- ادي كشف المحاولة الى تجنب ازمة قد تنتج عن خطأ في التقدير اوشك في غير محله. وكان يمكنها أن تؤدي الى قدر كبير من أعمال العنف بين المقاومة والجيش الاردني، بل بين صفوف جيش الاردن نفسه.
- المشكلة نتجت من "شائعات" عن مؤامرة تهدف الى صد رجال المقاومة في منطقة الاغوار.
- وفي حالة فشل الوقيعة فإن المؤامرة تستهدف الحد من نشاط رجال المقاومة ان لم يكن القضاء على هذا النشاط تماماً.

ومن الواضح تماما أن الاهرام حاولت تصوير الخلاف باعتباره "وقيعة" ونتيجة "لمؤامرة" ولكن الامر لم يكن بهذه البساطة بدليل ما نشرته الاخبار[٣٢] من ان المصادر السياسية في العواصم العربية قد حذرت في الايام الاخيرة من "خطط" توضع في الخارج للوقيعة بين رجال المقاومة والحكومة الاردنية. واسفل هذا الخبر مباشرة

خبر آخر عن بيان اذاعته قيادة قوات التحرر الشعبية التابعة لمنظمة تحرير فلسطين اعلنت فيه أنها "لن تقف مكتوفة الايدى ازاء محاولة ضرب المقاومة وتصفيتها .. وان قوات المقاومة انطلقت تعمل في الأرض المحتلة بفلسطين معتمدة على تأييد العالم العربي بأجمعه.

ثم نشرت الاهرام[٣٣] بعض التفاصيل التي يشوبها الغموض حول الازمة فأشارت الى ان الازمة قد خفت حدتها بعد تبادل وجهات النظر بين الاردن والمقاومة، وان هناك عناصر تسعى إلى "إحداث سلسلة من سوء الفهم يسهل معها وقوع صدام سافر".

ولم تحدد الاهرام طبيعة هذه العناصر، وما إذا كانت تابعة للنظام الاردني أو لا.. خاصة لو عرفنا ان هذه "العناصر" قد دعت رجال المقاومة إلى اجتماع ابلغتهم فيه – كما نشرت الاهرام في تفاصيل الخبر – ما يلي:-

١- تفتيش جميع عربات رجال المقاومة واخضاع السيارات التي تحمل الاسلحة لهم للرقابة.

٢- حصر جميع رجال المقاومة في منطقة الاغوار في وادي الاردن.

٣- عدم دخول رجال المقاومة عمان بملابسهم او اسلحتهم او سياراتهم.

٤- المطالبة بتسليم بعض انواع الاسلحة للسلطات الاردنية المختصة.

هذه المطالب الخطيرة الكافية لاثارة الريبة لا يمكن ان تصدر عن أى "عناصر" بل هي في حقيقة الامر مطالب النظام الاردني نفسه الذي يسعي لتصفية المقاومة .. ولكن الاهرام سعت الى تخفيف الازمة مع انها لم تكن كذلك .. وقد ظلت المتابعة قاصرة على الجانب الخبري فحسب حتى كتب على حمدى الجمال في "حديث الناس"[٣٤] وأشار في حديثه الى ازمة الاردن. ويستمد مقال الجمال اهميتة من انه يلخص موقف الصحافة المصرية من هذه الازمة ومن الازمات المشابهة .. يركز الجمال حديثه على:-

- أى أى خلاف ينشأ بين الحكومة والمنظمات المختلفة لا بد ان يقضى عليه في اسرع وقت ممكن لان المعركة لا تحتمل ان يضيع رجال المقاومة جهدهم في تلقي السهام من داخل الوطن العربي ومن العدو.

- أهمية التنبيه لمؤامرات اسرائيل الرامية الى عرقلة المنظمات عن اداء الدور العظيم الذى تقوم به.
- إن هذه الخلافات لا بد أن "تنتهي في دقائق" من خلال "المواجهة والصراحة بين طرفي الخلاف".
- الضرورة الملحة في توحيد العمل بين المنظمات وبين الحكومات العربية.

وفي اليوم التالي[٣٥] نشرت الاهرام خبر اغتيال المناضل الفلسطيني صبحي ياسين قائد وحدة خالد بن الوليد في قوات العاصفة، ونقل جثمان الشهيد الى القاهرة، حيث نشرت صور تشييع جثمانة، التي تحول الى مظاهرات كبيرة في القاهرة سار فيها الآلاف.

وقد نشرت الاهرام[٣٦] حديثاً مع بهجت التلهوني رئيس وزراء الاردن تحدث فيه عن الازمة بين المقاومة وحكومة الاردن وعن الشائعات التي ترددت عن اتصالات بين الاردن واسرائيل. وقال ان هناك مخططات لضرب المقاومة من الداخل والخارج. وكذلك هناك تشكيلات مفتعلة ومنظمات برزت الى الساحة، مهمتها تخريب المقاومة. واشار في حديثه الى اختطاف حسن الاطرش واغتيال الشهيد صبحي ياسين باعتبارهما: القنبلة الموقوتة لتفجير الموقف كله: واكد التلهوني في نهاية حديثه "ان خط الحكومة هو الخط العربي الذي لن تحيد عنه" وتعليقا على هذا الحديث بنفس العدد كتب على حمدي الجمال في حديث الناس مركزاً على وجود "قوى خارجية تريد الوقيعة بين حكومة الاردن والمقاومة" وثانياً الاشاعات التي ترددت عن أن "هناك محاولات تجري للتفاهم بين الاردن واسرائيل" وهكذا تستمر الاهرام في محاولة التحقيق "المتوازن" في تغطيتها لازمة المقاومة مع الاردن، وذلك بالتركيز على ان الخلافات مؤقته ونتيجة لمؤامرات خارجية، وان كل مان يتردد عن المواقف المتخاذلة للنظام الاردني هي "شائعات" غير ان الامر لم يكن كذلك. ولم تنته الازمة وعادت الاهرام في الخامس من نوفمبر لتنشر في صفحتها الاولى "محاولة خطيرة لإحداث فتنة في الاردن" وافردت الصفحة الثالثة لنشر البيانات والتفصيلات حول هذه "الفتنة" مع تركيز الاهرام على:-

- ان هناك مخططاً مرسوماً لخلق سبب للصدام المسلح بين الحكم الاردني، وبين منظمات المقاومة الفلسطينية.
- وان بعض وكالات الانباء قد سارعت الى نشر اخبار مؤداها ان الحكم الاردني قد بدأ في تصفية المقاومة.
- ان الموقف قد اتضح عند الظهر بعد بيانات من وزراة الداخلية الاردنية، وبيان من منظمات المقاومة وكلمة وجهها الملك حسين إلى المواطنين.
- ان منظمة فتح تتدد بالعناصر المندسة في المقاومة وتستعد لعقد اجتماع لبحث الأزمة.

وفي نفس العدد كان رأي الاهرام تحت عنوان: المواقف من المقاومة يحدد وطنية كل انسان حي " وفيه تركز الحديث فيه:

- ان اى عربي لا يملك ان يقف موقف المتفرج من قضية المقاومة المسلحة ومصيرها.
- ان هذه المقاومة جزء لا يتجزأ من إرادة الصمود العربي ضد العدوان الاسرائيلي.
- أن أى محاولة للنيل من المقاومة، او وضع القيود عليها تكون ضربة موجهة الى كل الشعوب العربية وليس للمقاومة فحسب.
- ان الشعب العربي في مصر وفي الدول العربية مصمم على دعم وحماية المقاومة الفلسطينية بكل الطرق والوسائل.

ومن الملاحظ ان نغمة الاهرام قد بدأت تتغير قليلاً، وتبتعد عن الرغبة في تصغير حجم الخلاف وتشير بطريق غير مباشر إلى موقف النظام الاردني. وأن مصر لن تسمح بتصفية المقاومة.

وفي اليوم التالي كان "الموقف شديد التوتر في عمان" فقد سقط عشرات القتلي والجرحي، ودوت طلقات الرصاص. ونقلاً عن قادة منظمات المقاومة قالت الاهرام

انهم "يعتقدون ان عناصر معينة في الاردن تطرح شعار تنسيق العمل الفدائي، وهي تقصد الى السيطرة عليه .. ثم نشرت الاهرام في نفس الصفحة ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اصدرت بياناً تتهم فيه "عناصر رسمية اردنية" بالعمل ضد المقاومة. وفي الصفحة الخامسة نشر تحقيق كامل من مراسل الاهرام[٣٧] في بيروت كان عنوانه:

- اضواء على المحاولة الثانية لاحداث فتنة في الاردن وعناصرها.
- من هم الذين يقفون وراء المؤامرة وما هي خططهم لاحتواء منظمات المقاومة.

وفي هذا التحقيق تلخيص للموقف في الاردن، باعتبار ان رجل الشارع يقف مع المقاومة. والجماهير تقف بالمرصاد لكشف اى محاولة مضادة لضرب العمل الفدائي غير "ان هناك عناصر لا يمكن اغفال اهميتها المتزايدة تدعم الآن بشكل ملحوظ العمل الفدائي الفلسطيني"، ومع ذلك فإن الدوائر المطلعة تخشى ان يحدث تغيير في الحكومة الاردنية وتشكيل حكومة جديدة وما يستتبع ذلك من تغييرات أساسية، ورغم أن التحقيق لا يتهم الحكومة الاردنية مباشرة "الا ان النغمة السائدة فيه ليست محايدة او تميل الى التوازن بنفس القدر الذى كان في بدايات الأزمة. وفي اليوم التالي كان ما نشيت الاهرام هو "انفراج الازمة في الاردن" وكان رأي الاهرام عن الاردن ومنظمات المقاومة ويمكن تلخيصه في:-

- إن الصدامات الدامية والمؤسفة تثير عميق القلق لدى الرأي العام العربي.
- رغم حرص الطرفين على تجنب الصدام فقد وقع الصدام المسلح، مما يدعو للتساؤل كيف وقع ؟ وكيف يعالج ؟
- أهمية تحديد العناصر المشبوهة – جماعة طاهر وبلان – وعزل هذه العناصر كأمر حيوي لكل من الجانبين.
- اهمية الاستفادة من الازمة في تنقية العلاقات بين المنظمات والحكومة الاردنية من الشوائب.

وأبرزت الأهرام بالتفصيل هذه النقطة الأخيرة الخاصة بتنقية الشوائب باعتبار أن ذلك يتم من خلال:-

١- الاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطيني في تنظيم طلائعه المسلحة.

٢- ان المقاومة تمثل إرادة الصمود العربي التي لا تقتصر على بلد عربي واحد دون الآخر.

٣- حق المقاومة في التمتع باستقلالها الذاتي في الحركة تكتيكيا واستراتجياً.

٤- احترام السيادة الكاملة لحكومة الاردن وعدم التدخل في الشئون الداخلية من قبل منظمات المقاومة.

وفي ضوء ما سبق يلاحظ ان الاهرام قد استمرت:

- في تجاهل إرهاصات الازمة الفلسطينية الاردنية ولم تبدأ في الاهتمام بمتابعة الازمة، الا عند تفجرها وهو ما يعكس الرغبة في احتواء الخلافات والظهور في موقف الحياد والتوازن بين الطرفين.
- ومن أجل هذا فقد اقتصرت المتابعة في البداية على نشر الاخبار دون إبداء الرأي باعتبار انها ازمة عابرة سوف تمر ولن تطول. ولكن عندما تبين ان الامر كان خلاف ذلك ظهرت فنون صحيفة اخرى مثل رأي الاهرام وحديث الناس، بالإضافة إلى الحديث الصحفي مع التلهوني رئيس وزراء النظام الاردني.
- استمر اتباع سياسة التوازن حتى بدا ان بعض الرسميين الاردنيين ضالعون في تنفيذ المؤامرة، فتغيرت النغمة قليلاً مع التلويح بأن مصر لا تسمح بتصفية المقاومة أو شل ارادتها.

سادساً: مبادرة روجرز:

في ٢٤ يونيو ١٩٧٠ اشارت الصحافة المصرية إلى مقترحات امريكية جديدة في أزمة الشرق الاوسط. وكانت هذه المقترحات هي مبادرة روجز التي اعلن الرئيس عبد

الناصر في خطابه بمناسبة عيد الثورة ففي ٢٣ يوليو في نفس العام موافقته عليها.. ويلاحظ انه في نفس الخطاب الذى أعلن فيه عبد الناصر موافقته على المبادرة السلمية اشار الى تزايد قوتنا في الردع وتزايد الدعم السوفيتي لنا بما يعني عدم استبعاد الحل العسكري وعدم التركيز على المبادرة السلمية وحدها.. وقد اثارت المبادرة ردود فعل مختلفة على الصعيدين العربي والفلسطيني وعلى الصعيد الدولي ايضاً .. فقد اعترضت معظم المنظمات الفلسطينية على قبول مصر للمبادرة باعتبارها تعني التفريط في قضية الشعب الفلسطيني .. واعترضت العراق أيضا- وكانت قد رفضت قرار ٢٤٢ من قبل- وتأرجحت الانظمة العربية الباقية بين الموافقة والصمت.

وكان طبيعياً ان تهتم الصحف المصرية الثلاث مستخدمة كل الفنون الصحفية بهذه المبادرة وما اثارته من مشاكل وقضايا.. نشر صلاح جاهين رسمين كاريكاتوريين[٣٨] يدوران حول قبولنا المبادرة.

الأول: يصور فيه عبد الناصر بحجم كبير يلعب الشطرنج ويمسك بيده قطعة من الشطرنج على شكل روجرز وهو يحمل الرد الايجابي على المبادرة وكتب تحت الرسم، كش ملك".

الثاني: يصور سبورة عليها ضرب أخماس في أسداس بينما تقف جولدا مائيرمضطربة. وعلى الجانب الاخر يقف العالم يسأل: بتعملوا ليه كل ده؟ فترد جولدا: زي ما انت شايف بنضرب اخماس في اسداس.

وهذان الرسمان يسهمان الى حد كبير في القاء الضوء على موقف الصحافة المصرية من المبادرة، انعكاساً لموقف السلطة التي رأت قبول المبادرة "إجراءاً" لاسرائيل وكشفاً لها امام العالم. وهي نفس السياسة التي اتبعت في قبول قرار مجلس الامن والمبادرة. والقراران معاً ينقضان مقررات قمة الخرطوم التي نصت على اللاصلح – واللاعتراف – واللاتفاوض. لأن قبول المبادرة يعني الاعتراف والصلح مما دعا المقاومة الفلسطينية الى الاعتراض على قبول مصر للمبادرة. وفي نفس اليوم الذى رسم فيه صلاح جاهين رسمه الثاني[٣٩] نشر الشاعر الفلسطيني معين بسيسو

مقالاً طويل العنوان.. عنوانه "قضية رغم ضجيج" "بورصة الاوراق السياسية ، أعطي صوتي لعبد الناصر" وقد نشر مقال بسيسو في الصفحة التاسعة على خمسة أعمدة. قال معين ان مصر وعبد الناصر مع المقاومة دائما واثبتت التجارب العملية للهزات والضربات والمذابح الفردية والجماعية والمقاصل بكل انواعها والتي شحذت سكاكينها للمقاومة لاجهاضها ولذبحها- اثبتت بالموقف العملي ان الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها المناضل جمال عبد الناصر كان درع الفولاذ على صدر المقاومة. وبالنسبة للازمتين التاريخيتين اللتين تعرضت المقاومة لهما في كل من لبنان والاردن وفي المجال الدولي وبالنسبة للاتحاد السوفيتي بالذات لعب "جمال عبدالناصر" ورمي بكل ثقله السياسي والتقدم من اجل "الاعتراف بحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة" ويضيف بعد ذلك أن اى تناقضات بين مصر والمقاومة هي تناقضات ثانوية. أما التناقض الرئيسي فهو بين المقاومة والامبرياليين والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية. ويستمد المقال أهمية من ان كاتبه شاعر ومفكر فلسطيني بارز، وهو يدافع عن مصر وعبد الناصر، بما يعني ضمناً دفاعه عن المبادرة – وهو في فورة حماسه لم ينتبه الى أن قبول الصلح وحل القضية في الاطار الامبريالي يتنافي مع تناقضنا الرئيسى مع الامبريالية واسرائيل، وإن قبول مبادرة روجرز يعني الاعتراف والصلح مع اسرائيل ويضمن لها الوجود والحدود الآمنة.

غير أن المقال الاكثر اهمية هو ما كتبه هيكل "بصراحة"[٤٠] تحت عنوان "قضايا اساسية للمناقشة، وحتى لا تدفعنا الرياح الى حيث تشاء، فقد كان محمد حسنين هيكل وزيرا للارشاد القومي ورئيسا لتحرير الاهرام وأحد المعبرين عن فكر النظام وفلسفته، سأل في مقاله "هل تستطيع المقاومة الفلسطينية ان تقود حرب تحرير شعبية تنتهي بالتحرير الكامل من النهر الى البحر؟ ورد على سؤاله بالنفي وإن الامل في التحرير مرهون بـ:

- تأكيد وتحقيق ان الصراع عربي – اسرائيلي وليس فلسطينياً – اسرائلياً.
- تمكن مصر من دورها ومسئوليتها في قيادة عمل قومي تتحقق له الظروف الموضوعية الملائمة.

ثم راح هيكل يجهد نفسه في إثبات "ان التفكير في فلسطين بمنطق فيتنامي قياس خاطيء يجب عدم الوقوع فيه، لأن الظروف اشد ما تكون اختلافاً بين الساحتين "واستمر في مقاله الخطير ليقول في النهاية" إن ذلك لا ينبغي ان يدفعنا الى التقليل من اهمية المقاومة ودورها. ولكن لكل قوة حجمها وكل طاقة بما تحتمل "ويثير هذا الحديث "الصريح" عدة ملاحظات".

١- استحالة الاعتماد على حرب التحرير الشعبية – وهي الاسلوب الوحيد الصالح لتحرير فلسطين – وعجز المقاومة بمفردها عن ان تفعل شيئاً، وهو ما يعني الاعتماد على الجيوش النظامية وفرض وصاية على النضال الفلسطيني باسم "تمكين مصر من .." وهي مقولة تتضح في عبارات هيكل "ونمت بعد ذلك في مراحل تالية.

٢- الاستعداد لقبول التسوية في الاطار الإمبريالي وهو ما لا يعني بيع القضية الفلسطينية فحسب، بل يعني التفريط في استقلالنا الوطني والاقتصادي ودورانا في الفلك الامبريالي وضياع اقتصادنا الوطني في السوق الرأسمالى العالمي.

وقد حاول على حمدي الجمال في نفس اليوم في حديث الناس "ان يذكر المقاومة الفلسطينية بدور مصر التي " تحملت دعم المقاومة الفلسطينية عسكرياً واقتصاديا ومعنوياً ودولياً وسعت حتى انتزعت من جهات كثيرة الاعتراف بها" ووضع القضية على هذه الصورة مغالطة واضحة لأن مساعدات مصر للمقاومة لا يعني ان لمصر وصاية على العمل الفلسطيني ..كما ان الاعتراض الفلسطيني المشروع على بيع قضيتة لا يسمى "مزايدات" كما قال الجمال في مقاله.

ورغم هذه النغمة التي بدأت في الظهور ، فقد نشرت الاهرام فيما بعد[٤١] حديث التليفزيون الفرنسي مع وزير الارشاد القومي – هيكل – الذي قال فيه "إن حركة المقاومة الفلسطينية حركة شعبية مشروعة" و "إن المساعدات التي كنا نقدمها لحركات المقاومة لم تتوقف حتى هذا اليوم" وإن اغلاق الاذاعة الفلسطينية في القاهرة "لأنهم تجاوزوا حدود الخلاف في الرأي" و "إن لهم الحق في مخالفتنا في الرأي".

ثم جاء رأي الاهرام في اليوم التالي بعنوان: الخلاف في الرأي لا يغير من المواقف المبدئية "كي يؤكد مساعدة ومساندة المقاومة الى غير ما حدود، رغم الخلاف في اعقاب قبول القاهرة لمبادرة روجرز. ويؤكد الرأي حق المقاومة" ان تخالف وان تناضل، فهذا لا يعارضه أحد.

وقد استمرت الصحف الثلاثة اثناء تصاعد الخلاف في نشر العمليات العسكرية للمقاومة، ومن العمليات التي نشرتها في أغسطس ١٩٧٠.

١- ١٩٧٠/٨/٢ تصاعد المقاومة في قطاع غزة (الاهرام- الاخبار).

٢- ١٩٧٠/٨/٤ نسف مصنع اسرائيلي في عمليات للمقاومة بالجليل. (الجمهورية).

٣- ١٩٧٠/٨/٥ سابع هجوم بالقنابل في غزة خلال ٢٤ ساعة. (الأخبار).

٤- ١٩٧٠/٨/١٦ هجمات متعددة للمقاومة على المستعمرات والدوريات الاسرائيلية. (الأهرام).

٥- ١٩٧٠/٨/٢٧ المقاومة تنسف محطة وقود فى رفح. (الأهرام – الأخبار).

ورغم الاستمرار فى النشر الا ان هذه الأخبار لم تنل اهتماما كبيرا واحتلت مساحات صغيرة وخلت اعداد كاملة من اى ذكر للمقاومة. وهو مايعكس توتر العلاقات السياسية بين مصر والمقاومة على معالجة الصحافة المصرية لعمليات المقاومة العسكرية. واهتمت الأهرام[٤٢] أيضا بابراز أى تأييد لقبول مصر المبادرة. فقد نشرت ان منظمتين للمقاومة تعلنان تأييد موقف مصر. وفى ٨/٧ /١٩٧٠ "منظمة ثالثة للمقاومة تجدد تأييدها لموقف مصر وتندد بمقاتلى الحروب الكلامية".

وفى ٨/٢٧ صورة عبد الناصر وهو يرحب بعرفات الذى يشد على يد الرئيس بكلتا يديه اثناء اجتماع الرئيس مع وفد المقاومة.

وبالنسبة للأخبار فقد اهتمت منذ اليوم الأول بمتابعة صدى المبادرة وانفردت ببعض الأخبار والاحاديث التى تبرز تأييد موقف مصر فاشارت الى ان "ثلاث منظمات فدائية تؤيد موقف الجمهورية العربية وان وكالة رويتر تقول: عبدالناصر سيحقق مايريده العرب سواء نجحت المبادرة ام فشلت، وفى نفس اليوم خبر اخر"

برافدا تعلق: موقف بعض العناصر العربية يتنافى مع العقل والمنطق ويدعو للدهشة". ومن خلال هذه الأخبار تسعى الصحيفة إلى:

أولا: إظهار اكبر قدر من التأييد العربى والعالمى تناله موافقة مصرعلى المبادرة.

ثانيا: التشكيك فى المعارضين سواء من خلال تصيد كلماتهم أو نقلا عن مصادر أخرى.

وقد أشارت الأخبار فى "كلمة اليوم"(٤٣) تحت عنوان "طمع ابليس فى الجنة" إلى المتاعب التى تثيرها اسرائيل فى طريق السلام وعدم التزامها بقرارات مجلس الأمن وتمسكها بحدود آمنة تضم مرتفعات الجولان وأجزاء أخرى، مع أن مجلس الأمن والدول الكبرى ستضمن الحدود الآمنة لكل دولة فى الشرق الأوسط، بما فى ذلك اسرائيل طبعا!. كما أكدت مرة أخرى فى كلمة اليوم "أزمة اسرائيل – تصريح لموشى ديان" وترى الأخبار "أن أزمتهم الحقيقية قائمة بين طبيعتهم العدوانية وبين الظروف الضاغطة التى تحيط بهم". وان موافقتها لن تتم إلا قهرا عنها وأنها على استعداد للعدول عن الموافقة اذا لقيت اى مخرج ولو كان حماقة من الحماقات"(٤٤) أما يوميات الأخبار التى كتبها موسى صبرى(٤٥) تحت عنوان "يد السلام" فتهاجم نيكسون ردا على تصريحاته التى وصف فيها مصر انها دولة عدوانية تريد إلقاء اسرائيل فى البحر. ويقول موسى صبرى إننا مع ذلك خططنا بتفكير بارد وحددنا موقفنا بعقل هادىء وأغلقنا حساب الأصوات الحاقدة المزايدة التى تريد الحرب بالتضحيات المصرية فقط. ولم يحدد السيد موسى صبرى هذه الأصوات "الحاقدة المزايدة" وإن كان مفهوما أن أصوات المنظمات الفلسطينية المعارضة ضمن هذه الأصوات. أما إحسان عبد القدوس فقد كتب فى الموقف السياسى فى اليوم التالى مقالا بعنوان "لماذا لا نقول : لا ؟" قال فيه: إن "لا" سلاح الضعفاء وشعار المزايدات بين الأحزاب والحكومات العربية. ولو فرض وقبلت اسرائيل الانسحاب من كل الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ولم يسترد شعب فلسطين حقه فإن القضية لا تنتهى ومسئولية منظمات المقاومة لا تنتهى بل أن قبولنا مناقشة المبادرة يجعل أمريكا تحاول الضغط على اسرائيل أو

توقف امدادها بالأسلحة..،، فهل كان يتصور أن أمريكا سوف تضغط على اسرائيل وتمنع امدادها بالأسلحة! ويتصور بعد ذلك أن "الولايات المتحدة تفقد قوة أصدقائها الذين لا تزال تعتمد على قوتهم فى العالم العربى...،، وكأن هذه الأنظمة حريصة على استعادة الشعب الفلسطينى لوطنه وأرضه السليبة مع أن الوطن والأرض ما ضاعا إلا بفضل هذه الأنظمة وقد انعكس قبول مصر لمبادرة روجرز على موقفها من الأنظمة وقد انعكس قبول مصر لمبادرة روجرز على موقفها من الأنظمة العربية والمقاومة. وفى كلمة اليوم[٤٦] كتبت الأخبار "أمة واحدة وقضية واحدة" قالت: "إن القضية هى قضية الأمة العربية بأكملها. ولو كانت قضية الشعب المصرى فقط ما احتاجت منا كل هذا العناد وكل هذه التضحيات طوال أعوام عديدة مضت، وتؤكد الكلمة أن مصر قد تعرضت لكثير من الأغراء لتنفض يدها من القضية ولكن مصر ترفض التفريط فى القضية العربية.

ثم نفاجأ بكلمة اليوم تستخدم آية قرآنية[٤٧] هى "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله". وهى الآية التى استثمرها السادات فيما بعد لخدمة الاستسلام الكامل ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية فى أعقاب زيارته "التاريخية" للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧! ثم يتحدث كاتب كلمة اليوم[٤٨] عن موقف مصر من المقاومة الفلسطينية،، تقول الكلمة أن قبول المبادرة لا يختلف عن قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢،، فلماذا رأت المقاومة فى قبول المبادرة بيع فلسطين بثمن بخس.؟،،

أما الجمهورية فقد نشرت قبول المبادرة كما فعلت الأهرام والأخبار وتابعت أخبارها بنفس الاهتمام وإن كانت قد أبرزت بعض الأخبار ابرازا أوضح، وهى الأخبار التى نشرت فى بقية الصحف.. فقد كان المانشيت الرئيسى فى ٨/١٣ هو "لا مفاوضات مع اسرائيل[٤٩]" نقلا عن تصريح وزير الارشاد القومى الذى اعلن أن "المبادرة الأمريكية لا تعنى توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل أو التقابل مع الإسرائيليين". وكتب فتحى غانم – رئيس تحرير الجمهورية – أكثر من مرة فى عموده "موقفنا اليومى" عن الموقف المصرى من المبادرة والمقاومة والأنظمة العربية.

ويمكننا أن نوجز موقف الصحافة المصرية من المقاومة أثناء مبادرة روجرز فى:

- ان مصر تؤيد المقاومة دائما وأى تناقض بينهما ثانوى، وإن مصر هى أكثر الأنظمة العربية تأييدا للمقاومة.
- ان قبول مصر للمبادرة لا يختلف عن قبولها لقرار مجلس الأمن سنه ١٩٦٧.
- إننا لم نخسر شيئا من قبول المبادرة .. ولن تنتهى قضية فلسطين.
- إن المقاومة تؤدى دورا هاما ومن حق رجالها ان يختلفوا مع الموقف المصرى.

غير أنه ظهرت أيضا بعض الاتجاهات السلبية أبرزها ماجاء فى مقال هيكل يوم ٧ اغسطس ١٩٧٠ من أن المقاومة عاجزة بمفردها عن تحرير فلسطين. وأن حرب التحرير الشعبية لا تفيد فى مقاومة اسرائيل. كذلك أشار إليه إحسان عبد القدوس (أول أغسطس ١٩٧٠) عن الثقة المفرطة فى الدور الأمريكى لاقرار السلام من خلال الضغط على اسرائيل ومنع السلاح عنها. واتهام المعارضين العرب لقبول المبادرة "بالمزايدة" و"المتاجرة بالقضية" ورغبتهم أن تضحى مصر وحدها. وظهر هذا الاتجاه فى كتابات موسى صبرى وعلى حمدى الجمال وفى بعض الآراء الرسمية مثل رأى الأهرام وكلمة اليوم.

ولابد أن ننوه بالاتجاه الايجابى الذى ظهر فى كتابات فتحى غانم رئيس تحرير الجمهورية فى ذلك الوقت. فقد ركز فى كل ماكتب على:

- أن المعركة كانت ومازالت عربية تستحق الاحتشاد الكامل لكل القوى العربية لمواجهة العدو وضرب العدوان والتوسع والنفوذ الامبريالى .
- ان اعتراض بعض القوى العربية يجب ألا يحول بيننا وبين إيماننا بقوميتنا ووحدتنا وعملنا المشترك من أجل تحرير الأرض واسترجاع حقوق شعب فلسطين.
- أهمية التنبيه الى ماقد يفيد العدو من خلافاتنا وعدم السماح له بمحاولة تشتيت جهودنا.

أحداث أيلول: ١٧- ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠:

تعتبر أزمة الحرب الأهلية بين النظام الأردنى و المقاومة نقطة تحول فى تاريخ المقاومة بوجه عام. ولعل من الأسباب المباشرة لها قبول مصر والأردن لمشروع روجرز فى صيف عام ١٩٧٠. هذا وقد بدأت الأزمة عقب تشكيل حكومة محمد داوود فى الأردن ١٦ سبتمبر ١٩٧٠ وقيامها بعمليات عسكرية تمهيدية فى الجنوب للتحرش بمكاتب المنظمات الفدائية وتصاعد الصدام وشمل عمان والزرقاء. وازاء احتدام الموقف عقد الملوك والرؤساء العرب قمة غير رسمية بالقاهرة فى ١٧ سبتمبر جمعت العاهل الأردنى وياسر عرفات وتم توقيع اتفاقية القاهرة التى كان أهم بنودها وقف كافة العمليات العسكرية على الساحة الأردنية. ولكن استمر القتال وتركزت الجهود على المفاوضات بين السلطة والمقاومة من أجل اخلاء المدن من العناصر العسكرية وتم هذا بالفعل ووضعت اتفاقية تفصيلية عرفت ببروتوكول عمان فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٠. ولكن استمرت حالة التوتر نتيجة عدم نجاح اللجنة العربية فى تنفيذ اتفاقيتى القاهرة وعمان. وتم التوصل إلى اتفاق جديد فى ٤ ديسمبر ١٩٧٠. وفى بداية ١٩٧١ تولى وصفى التل الحكومة. وأضفى بعدا جديدا فى حسم الصراع مع المقاومة وقامت الحكومة بتوزيع مذكرة على الدول العربية تتهم فيها المقاومة باعداد مخطط نسف وتدمير. وتلا ذلك عملية تطويق لقوات المقاومة فى جرش وعجلون. وبانتهاء معركة جرش وعجلون انتهى آخر وجود علنى للعمل الفدائى فى الأردن.

وقد خرجت عناوين الصحف المصرية الثلاث يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ تحمل خبر تشكيل "حكومة عسكرية فى الأردن وانفجار الأزمة بين الحكومة والمقاومة الملك حسين يشكل حكومة عسكرية ويعلن الأحكام العرفية.. المقاومة ترفض تسليم أسلحتها وتتخذ مواقع القتال.. رسالة من عرفات للملوك والرؤساء العرب،، لقد قامت الأهرام بعرض موقف كل من المقاومة والملك حسين حيث ركز جانب الملك حسين على "إعادة النظام وفرض سلطة الدولة وصون المقاومة من المخطط المعادى وتحقيق التعاون الايجابى معها" ولذلك طلبت الحكومة العسكرية بأن تقوم الميليشيا بتسليم أسلحتها لمنظمات المقاومة التابعة لها تمهيدا لاعادة توزيعها،، وقد حددت المقاومة

موقفها فى رسائل عرفات إلى الملوك والروساء العرب،، بدعوتهم إلى تحمل مسئولياتهم وإيقاف النزيف الدموى الذى يخطط له وينفذه العملاء والقوى المشبوهة فى الأردن،، كما نشرت الصحيفة نتائج اجتماع اللجنة المركزية للمقاومة التى قررت فيه،، اختيار رئيسها ياسر عرفات قائدا عاما لجميع قوات المقاومة ومنحه كافة الصلاحيات لمواجهة الموقف.،،

وفى اليوم التالى كان مانشيت الصفحة الأولى لجريدة الأهرام[٥٠] الفريق صادق يحمل رسالة من عبد الناصر ونميرى والقذافى إلى عمان "... لوقف المجزرة الرهيبة فى عمان" وتتضمن الرسالة ثمانى نقطا هامة منها "أنها تتردد كثيرا قبل الدخول فى سوق المزايدات التى تجرى الآن لاستغلال المقاومة الفلسطينية بمعناها الشريف فى عمليات ... لا تستهدف إلا الكسب الرخيص على حساب دم الأبرياء. كما أن هناك تصرفات وقعت لم تسىء إلى صورة المقاومة وحدها ولكنها أساءت إلى الأمة العربية كلها وإلى سمعتها.. ولكن هذه الاستفزازات لايمكن سحب المسئولية عنها إلى كل المقاومة الفلسطينية. ولابد من مساندة العناصر الشريفة فى المقاومة لتوجيه الأمور،، وتأييدها لدور المقاومة وهو موقف مبدئى بصرف النظر عن تجاوزات تصدر عن بعض المنظمات.

"إن القاهرة رفضت ان تاخذ فى الأزمة موقفا مبنيا على العاطفة وحدها لأن ذلك يقفل الطريق أمام جهودنا للاتصال بأطراف الأزمة..، وإنه مهما كان المنتصر فى هذا الصراع فإن تكاليفه فى الأرواح سوف تتروح مابين ٢٠ أو ٣٠ ألف عربى تضيع دمائهم فى معركة ليس لها أهمية عربية، وتتابع الأهرام نشر أخبار الأحداث "قتال الشوارع بين الجيش والمقاومة فى عمان". "رسائل من عرفات لعبد الناصر" يطلب فيها التدخل الفورى لايقاف مؤامرة تصفية المقاومة. ثم توالت العناوين الرئيسية فى الصحف المصرية،، الموقف مروع فى عمان – القاهرة تبذل جهدها لوقف الحرب الأهلية،، كما قدمت الأهرام عرضا متوازنا لوجهة النظر الأردنية والفلسطينية وتصور كل منهما للمعارك.

"محاولات مضنية لوقف الحرب الأهلية فى الأردن .. رسائل عاجلة من عبد الناصر إلى حسين وعرفات" كما تشير إلى اقتراح تونس بعقد مؤتمر قمة عربى فى القاهرة .. وتلمح الأهرام للمرة الثانية إلى الموقف الأمريكى "مصر تحذر أمريكا من التدخل" و"القوات الأمريكية تقترب من الأردن" وكانت الأهرام قد نشرت فى افتتاحيتها يوم ٩/١٧ مقالا بعنوان "تعالى أمريكا وتدخلها فى مصير العالم العربى ومشاكله". إلى أن تقرر عقد مؤتمر القمة فى القاهرة ونشرت الصحف. "الملك حسين يوقف اطلاق النار ضد المقاومة بعد رسالة هامة من عبد الناصر سلمها له الفريق صادق". "الحالة فى عمان مؤلمة". شبح التواطؤ الأمريكى مع اسرائيل ظاهر .. فضيحة لحزب البعث العراقى[٥١]

ثم ركزت الصحف على مؤتمر القمة رؤساء الدول العربية فى سباق مع الوقت لوقف النزيف المخيف فى عمان" و"توصلوا فى نهاية الاجتماع إلى قرار بإرسال وفد كبير إلى عمان يتكون من الرئيس جعفر نميرى والباهى الأدغم رئيس وزراء تونس ووزير الدفاع الكويتى والفريق صادق،،. "الدمار يفترس بقايا عمان .. صرخات الجرحى تسمع فى الشوارع وهم يحاولون فى يأس لفت الأنظار لانقاذهم... مساعدات عاجلة من القاهرة والدول لضحايا الأردن،، و "عمان تخصص مكافأة للقبض على زعيمين للمقاومة" وهما جورج حبش ونايف حواتمة[٥٢]

وفى ٩/٢٤ كان المانشيت "فى مفترق الطرق إما حل يوقف الأزمة و إما اندفاع أكثر إلى الدم والدمار" كما تنشر فى صفحتها الأولى صورة للعاصمة عمان تغطيها سحابة سوداء من الدخان الكثيف المتصاعد من بيوتها ومن معسكرات اللاجئين.. ثم يكتب هيكل يحذر من التدخل الأمريكى "تدخل أمريكا سيصير عملا عدائيا ضد الأمة العربية وضد السلام .. مصر لن تسمح تحت أى ظرف من الظروف بتصفية حركة التحرير الفلسطينية .. ليس هناك جدول لأعمال الملوك والروساء سوى وقف المذبحة الجارية ووقف مضاعفاتها[٥٣]

أما فى ٩/٢٥ فكانت المانشيتات "يوم حاسم فى المأساة الرهيبة". "رغم التاكيداة التى قدمتها الأردن بوقف القتال فإن القصف مستمر فى عمان واربد..، المقاومة تؤكد

ازدياد اشتعال القتال فى شمال الأردن رغم رفع حظر التجول مرتين". وتقدم الأخبار مفاجأة استقالة رئيس الحكومة العسكرية الأردنية وهو فى القاهرة.

وفى ٢٦ سبتمبر تنقل الأهرام " وصول عرفات إلى القاهرة واجتماعه مع الملوك والرؤساء". وفى يوم ٢٨ /٩ .. تفرد الصحف صفحاتها الأولى لاتفاق القاهرة، التوصل إلى اتفاق، وكان من ضمن نتائج المؤتمر التى أوردتها الأهرام "أن القضية ليست قضية دستورية تهم الأردن وحدها. ولكنها مسئولية تاريخية انسانية تتعلق بمصير أمة العرب بأسرها[٥٤].

ملاحظات أساسية:

١- يبدو أن الصحافة المصرية لم تعلق اهتماما كبيرا على تطورات الأزمة الأردنية قبل ٩/١٧، حتى وصل الأمر فى ذلك التاريخ باعلان تشكيل الحكومة الأردنية إلى نقطة التفجير الكامل الذى لم يعد ممكنا ولا لائقا بعده السكوت.

٢- اهتمت الصحافة المصرية بالأزمة منذ ١٧- ٢٨ /٩ اهتماما ملحوظا فاحتلت أحداث الأردن مانشيتات الجرائد وجل صحفاتها الأولى من الأخبار بشكل رئيسى إلى التحقيقات والصور ثم قدر أقل من التعليقات وأبواب الرأى.

٣- لم تحاول أن تاخد الصحافة المصرية موقفا حازما من أحد طرفى الصراع الرئيسيين (الأردنى – الفلسطينى) بل إنها قدمت عرضا متوازيا لوجهتى نظريهما فى البداية خاصة، وإن مالت إلى قدر من التعاطف نحو مايحدث للمقاومة ونبهت إلى أبعاده، ولكن بشكل غير كاف وغير متعمق. وتم ذلك مع تقدم الأحداث ولكن بحيث لم تتجاوز الحدود فى إدانتها للأردن .. وقد كان ذلك لا يتمشى مع موقف النظام – الذى تعكسه الصحافة. وهو يقوم على الوساطة بين الأطراف مما يوجب استمرار حد أدنى من العلاقة بين النظام وأطراف الصراع على اختلافهما.

٤- لمحت الصحف إلى أن الأحداث تمثل امتدادا لعدم انضباط بعض فصائل المقاومة (حادثة خطف الطائرات الخمس) ولكنها لم تذهب إلى تبنى الموقف الأردنى كاملا..

٥- اتخذت الصحافة المصرية موقفا وطنيا فيما يتعلق بضرورة المحافظة على المقاومة. وإن كانت قد ركزت على الجانب الانسانى من الأزمة وتصوير بشاعة الأحداث. وقد انعكس ذلك على الألفاظ المستخدمة فى المانشيتات والوصف (مروع -فظيع – مذابح – دم – المجاعة .... الخ) ورغم أهمية هذا البعد فى تلك الأحداث صحفيا فإنها قد تعكس للأسف منظورا شديد الخطورة فى الرؤية المصرية .. إذ انصرفت إلى إيقاف نزيف الدم من منظور انسانى فقط أو يغلب عليه .. مهما كان الثمن السياسى الذى تدفعه حركة المقاومة فى سبيل سرعة هذا الوقف دون اساس سياسى .. وبذلك دفعت حركة المقاومة وأجيالها بعد ذلك الثمن بقفل قاعدة العمل الرئيسى لها وأشد القواعد حيوية ضد اسرائيل.

٦- على هامش تتبع أخبار القتال والجهودالمصرية العربية لحل الأزمة والتى تم أبرازها بشكل ضخم .. رددت الصحف تحذيرات إلى أمريكا وأعلنت تخوفها من تدخل أمريكى للإجهاز على المقاومة .. كما عارضت تدويل الأزمة حتى أن محاولة مجلس الأمن مناقشة القضية لم تلق من الصحف إلا قليلا من الاهتمام بل أقل اهتمام ممكن .. فى مقابل التركيز على الخط الذى تبنته السياسة المصرية، على اعتبار أن المشكلة عربية بالأساس، ويجب حلها فى إطار الوساطة العربية...

٧- كما أن خلافات النظام المصرى مع البعث العراقى وعدم موافقته على قرار ٢٤٢، واتهاماته للأنظمة العربية التى قبلته ومنها مصر بالتفريط فى القضية، ولم تستطع الصحف المصرية (الأخبار) أن تنساه فى ذورة الأحداث فلم تنس أن تستغل الأزمة لتهاجم من خلالها البعث على أساس أنه دفع الفلسطينين إلى تصادم غير محسوب من قبل قوة الأردن وأسلحته التى تكفى لضرب عاصمة اسرائيل كما وصفتها الأخبار!! فعلى سبيل المثال تنقل الصحيفة بشكل بارز قول أحد الفدائيين الذى يقول فيه إن القوات العراقية قد خذلت الفدائيين !!

٨- أما بخصوص اختلاف المعالجة بين الأهرام والأخبار فقد ثبت بالطبع الجريدتان خطا سياسيا واحدا .. أشرنا اليه – بحكم أنهما تعبران عن وجهة واحدة .. وإن

كان ذلك لا ينفى أن الأهرام كانت أكثر محافظة وموضوعية فى تتبع الأحـــداث، بينما مالت الأخبار إلى الإثارة الصحفية والتعريض (فى حدود) بحسين .. كمـــا صورت الخطر الأمريكى بشكل أكبر .. كذلك كانت أكثر تهجمـــا علـــى بعـــث العراق .. وأبرزت بقع الدم وسحابات الدخان فى الأردن !!

هوامش

١. الجمهورية ٢ يناير ١٩٦٥
٢. الجمهورية ٢٨ يناير ١٩٦٥
٣. الأهرام ١٣ سبتمبر ١٩٦٥
٤. الجمهورية ١٦ سبتمبر ١٩٦٥
٥. الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٦٧
٦. الأهرام ١٠ أغسطس ١٩٦٧
٧. الأهرام ٧ أغسطس ١٩٦٧
٨. انظر الأهرام ٦ يونيو ١٩٦٦، الأخبار ٢٣ فبراير ١٩٦٦
٩. الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٦٦
١٠. انظر الأهرام ١٢ سبتمبر، ٤ أكتوبر ١٩٦٥، الجمهورية ٦ يونيو ١٩٦٦
١١. انظر الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٦، أخبار اليوم ٢٣ يوليو ١٩٦٦، الأخبار ١١ فبراير ١٩٦٧
١٢. انظر الجمهورية ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥، الأهرام ١٩ أكتوبر ١٩٦٥، الأهرام ٦ يناير ١٩٦٦
١٣. الأهرام ٥ يونيو ١٩٦٦، الجمهوريه ٣ ديسمبر ١٩٦٦، الأهرام ٥ فبراير ١٩٦٧
١٤. انظر الأهرام ١، ٤ أغسطس ١٩٦٧، الجمهورية ٢، ١٢، ١٤، ٨ أغسطس ١٩٦٧
١٥. الأهرام ٢٣ /١٩٦٧/٨
١٦. انظر الأهرام – الأخبار: أكتوبر – نوفمبر ١٩٦٧
١٧. الأهرام ٣١ /١٢ /١٩٦٧
١٨. انظر الأخبار –الأهرام – الجمهورية: ٧\٢٩ إلى ١٩٦٧\٩\٢
١٩. الأخبار ١٩٦٧/٩/١
٢٠. الأخبار ٢٩ /١٩٦٧/٨
٢١. الجمهورية ١٩٦٧/١١/١٧
٢٢. الأهرام ١٩٦٧/١١/٢١
٢٣. الأهرام ١٩٦٧/١١/٢٠

٢٤. انظر الأهرام ١٢-١٩٦٧/١٢/٢١، الجمهورية ١٥، ١٩٦٧/١٢/١٦
٢٥. الجمهورية ٢٣ /١٩٦٧/١٢
٢٦. الأخبار ١٩٦٧/١٢/٢٣
٢٧. الأخبار ١٩٦٧/١٢/٢٤
٢٨. الأهرام ١٩٦٧/١٢/٢٥
٢٩. الأهرام ١٩٦٧/١٢/٢٦
٣٠. الأخبار ١٩٦٧/١٢/٢٧
٣١. الجمهورية ١٩٦٨/٣/٢٢
٣٢. الأخبار ١٩٦٨/٣/٢٣
٣٣. الأهرام ١٩٦٨/٣/٢٢
٣٤. الأهرام ١٩٦٨/٣/٢٤
٣٥. الأهرام ١٩٦٨/٣/٢٣
٣٦. الأهرام ١٩٦٨/٣/٢٤
٣٧. الأهرام ١٩٦٨/١٠/١٧
٣٨. الأخبار ١٩٦٨/١٠/١٨
٣٩. الأخبار ١٩٦٨/١٠/٢٠
٤٠. الأهرام ١٩٦٨/١٠/٢١
٤١. الأهرام ١٩٦٨/١٠/٢٧
٤٢. الأهرام ١٩٦٨/١١/١
٤٣. الأخبار ٧/٢٥، ١/٨ /١٩٧٠
٤٤. الأخبار ١٩٨٠/٨/١
٤٥. الأخبار ١٩٧٠/٨/٧
٤٦. الأخبار ١٩٧٠/٨/٢٢
٤٧. الأخبار ١٩٧٠/٧/٣١
٤٨. الأخبار ١٩٧٠/٨/٢، ١٩٧٠/٨/٤
٤٩. الجمهورية ١٩٧٠/٧/٢٧
٥٠. الأهرام ١٩٧٠/٧/٣٠

٥١. الأهرام ١٩٧٠/٧/٣١
٥٢. الأهرام ١٩٧٠/٨/٣
٥٣. الأهرام ١٩٧٠/٨/٢٣
٥٤. الأهرام ١٩٧٠
٥٥. الأهرام ١٩٧٠/٩/١٨

المرحلة الثانية من ثورة يوليو (الفترة الساداتية ١٩٧٠ - ١٩٨١)

برحيل الرئيس عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافاً نوعياً عن المرحلة الناصرية. رغم أن السلطة السياسية في البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمي إلي نفس الشريحة الطبقية التي ينتمي إليها عبد الناصر وهي الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة. وببداية الحقبة الثانية من ثورة يوليو يشهد المجتمع المصري توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف جذرياً عن المرحلة السابقة. كما يشهد بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية. وعندما تولي السادات الحكم بدأ يطرح منهجه تدريبا وخصوصاً بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين في ١٥ مايو ١٩٧١. وقد تجمعت وجهات نظر السادات السياسية والاقتصادية في مجموعة من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ وبرنامج العمل الوطني (١٩٧١) وورقة اكتوبر (١٩٧٤).

ويمثل رحيل عبد الناصر وتولي السادات للسلطة في مصر نقطة فاصلة في توجه مصر العربي لا تقل أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها. وقد انتقلت السلطة إلي السادات وكان الوضع العام للعلاقات المصرية عربياً ودولياً لا يزال يعاني من وطأة مخلفات هزيمة يونيو التي تمثلت في تعثر محاولات أحياء الجبهة الشرقية عسكريا وعودة الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر من قبل الدول العربية التي رفضت القرار ٢٤٢ وانتقدت قبول مصر لمهمة يارنج ولمبادرة روجرز. فضلاً عن تردي الوضع الدولي بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي مع عدم تجاهل مد الجسور السياسية مع الولايات المتحدة ولما تطرحه من تصورات سياسية لحل القضية العربية سياسياً. وقد أعلن السادات في البداية تمسكه بطريق عبد الناصر إلا أن ذلك لم يعن أن الرئيس الجديد لن يعكس رؤيته الذاتية على السياسة المصرية عربياً ودولياً. ويجمع العديد من الباحثين على أن رحيل عبد الناصر وتولي السادات الحكم يعد عاملاً أساسياً في هذا التحول الذي طرأ على توجهات مصر العربية والدولي رغم أن السادات قد انطلق من قلب الممارسات الناصرية ذاتها. ورغم أهمية العامل الذاتي الخاص

بشخصية السادات وتأثيره غير أن ذلك لا يقلل أو ينفي دور العوامل الموضوعية التي مارست تأثيرها وقادت في النهاية إلي هذه التحولات.

ويمكن القول أن توجهات مصر العربية والدولية لم تتغير بصورة جذرية في الفترة الأولي من حكم السادات وهي الفترة التي تبدأ من أكتوبر ١٩٧٣ وإن كان هناك بعض المؤشرات ذات الدلالة مثل موافقة السادات دون تحفظ أو شروط على مذكرة يارنج (فبراير ١٩٧١) الخاصة بالتعهد بالدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل. بل إنه طرح مبادرته في ٤ فبراير الخاصة بفتح القناة للملاحة البحرية بعد قيام اسرائيل بإنسحاب جزئي من القناة. وعندما فشلت مهمة يارنج بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة وإصرارها على إجراء مفاوضات مباشرة دون الالتزام مسبقاً بالانسحاب توالت التصريحات التي توحي باستعداد مصر للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل[١]. وكما كان الحشد العربي هاما بالنسبة لعبد الناصر استعداد لمعركة التحرير فإن التكتل العربي لدي السادات كان يمثل شرطا ضرورياً لمواجهة الصهيونية. وتطبيقاً لذلك قام السادات بجهد ملحوظ لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة دون القطيعة مع النظم العربية التقدمية. وقد نجح بالفعل في حشد تضامن عربي لم يسبق له مثيل وكان أبرز ما في هذا الحشد هو إخراج العلاقات المصرية السعودية من دائرة الجمود التي تميزت بها الفترة الناصرية. وكذلك توطيد العلاقات مع كافة النظم المعتدلة سواء في الخليج أو المملكة المغربية[٢].

أما بالنسبة للمستوى الدولي فإن السادات قد كشف عن عدائه الملحوظ للسوفيت والذي تمثل في مجموعة من المواقف الاستفزازية بلغت ذروتها بطرد الخبراء السوفيت في صيف ١٩٧٢، وذلك رغم ارتباطه بمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي (مايو ١٩٧١) وهو أمر لم يحدث أثناء الفترة الناصرية. ثم بدأ السادات في إجراء سلسلة من الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اسفرت هذه الاتصالات عن نتيجة هامة هي إقناع السادات باستحالة قيام الولايات المتحدة بالتحرك

لإنهاء حالة الجمود المخيم على الوضع في الشرق الأوسط ما لم يتم تحريك الوضع ذاتيا[٣].

ومن المعروف أن العلاقات المصرية الأمريكية قد بدأت تدخل في مرحلة التدهور منذ عام ١٩٦٣ بسبب تصاعد الخلافات بين الطرفين حول العديد من القضايا. أهمها دور الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل والدور المصري في اليمن فضلاً عن الطبيعة الاشتراكية للنظام الاقتصادي في مصر. وقد بلغت الأزمة بين مصر وأمريكا ذروتها حينما أعلن عبد الناصر صراحة في ٢١ مايو ١٩٦٧. (إحنا بنعتبر أمريكا متحيزة وواخدة جانب إسرائيل ١٠٠%)[٤] ثم بلغ التدهور مداه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة في ٦ يونيو ١٩٦٧.

ولم تكن متابعة السادات للحوار مع الولايات المتحدة ع عبر القنوات الرسمية المتمثلة في وزارة الخارجية المصرية سوي إكمال لما بدأ في فترة عبد الناصر من الرغبة في خوض تجربة التسوية السلمية والتعامل مع أية أطروحات أمريكية تقترح في هذا الشأن.

حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبداية التحول:

إزاء ضغط الجبهة الداخلية بسبب حالة اللاحرب واللاسلم وانقضاء عام الحسم الذي أعلنه السادات دون حدوث ما يوحي برغبة أو قدرة النظام على التحرك. مما أدي إلي حدوث انتفاضة طلابية عارمة شارك فيها العمال والمثقفون المصريون بالمساندة والتأييد الشامل فضلاً عن فشل المبادرة السلمية التي أعلنها السادات في ٤ فبراير ورغبة النظام في تحريك الوضع المجمد على الجبهة سعياً لخلق شرعية جديدة للنظام تتيح له القدرة على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية العربية بما يتفق وتحقيق أحلامه وطموحه في القيام بدور غير عادي فى التاريخ المصري والعربي المعاصر إزاء ذلك كله لم يكن هناك مخرج أمام السادات سوى اللجوء إلى الحرب المحدودة (وإن كان لم يعلن ذلك ابداً) من أجل تحقيق جملة أهداف بضربة واحدة مضمونة النتائج في ظل استعدا عسكري استكمل عبد الناصر مقوماته قبل رحيله وفي ظل

تضامن عربي حشد له السادات قبل نشوب المعركة. كما أن الظروف الدولية كانت مواتية إلى حد كبير، وبنشوب الحرب بدا لفترة – وإن كانت غير طويلة – ان السادات قد نجح في تحقيق تضامن عربي فعال في مواجهة اسرائيل. وعندما سكتت المدافع برزت فاعلية التكتل العربي الذى نشأ عشية حرب اكتوبر خصوصاً بين سوريا والسعودية ومصر. وكانت بداية ظهور هذا التكتل قد اقترنت بالتطورات الداخلية التي شهدتها مصر في بداية السبعينات. كما أن تطور العلاقات المصرية العربية بعد حرب اكتوبر تأثر بمتغيرين رئيسين أولهما العودة الأمريكية إلى مصر والثاني التطورات الاقتصادية في مصر(٥).

ثم توالت الأحداث التي بدأت بتوقيع اتفاق فض الاشتباك الاول على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤ ثم توقيع اتفاق مشابه على الجبهة السورية وجاء بعد ذلك توقيع اتفاق فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية في سبتمبر ١٩٧٥ الذى عرف باسم اتفاقية سيناء وكانت تمثل البداية الحقيقية للأزمة بين مصر وسوريا. إذ حذر الرئيس السوري من أن الولايات المتحدة أصبحت طرفاً مباشراً في النزاع العربي الاسرائيلي على عكس ما تقضى به المصلحة العربية. وهنا نلاحظ أن سوريا لم تعد ترفض مجرد توقيع مصر للاتفاقية الثانية لفض الاشتباك وإنما تعارض أيضاً التغلغل الأمريكي المتزايد فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الأوسط(٦).

والواقع أن الدور الأمريكي لم يؤد في النهاية الا إلى دفع مصر في اتجاه التسوية المنفردة مع اسرائيل وقد بدأ التمزق العربي يحدث بصورة لم تحدث من قبل إذ رفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق الذى ينص على التزام طرفيه بعدم اللجوء إلى القوة لحل مشكلة الشرق الأوسط. وأعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (أن الشعب العربي لن يكون قادراً على تقبل أو على الأقل استيعاب اتفاقية تتجاهل بصفة كلية ولاتأخذ حتى في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني الذى حصل على اعتراف ١٥٠ دولة الخ)(٧).

أما المتغير الثاني الذى أثر بصورة سلبية على توجهات مصر القومية فهو يتمثل في التغير الذى طرأ على الصعيد الداخلي وكانت أبرز معالمه سياسة الانفتاح الاقتصادي. وقد أفرزت هذه السياسة أول عائد شعبي لها متمثلاً في انتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ التي كانت بمثابة إنذار مبكراً للسادات لتنبيهه إلى خطورة توجهاته السياسية والاقتصادية على مجمل حركة الشعب المصري محلياً وعربياً ودولياً.

وقد توهم السادات ان القيام بعمل غير متوقع وغير مسبوق في معالجة الصراعات المصيرية في حياة الشعوب قد يفتح امامه طريق الخلاص وكان قراره بزيارة القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ بداية لسلسلة من التنازلات تمثلت في اتفاقيتي كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨)، ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (مارس ١٩٧٩)[٨] وبدلاً من أن تسهم في تحقيق الخلاص للسادات أدت إلى تحقيق الخلاص منه في مشهد شبه أسطوري كان تاريخه ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ورغم تباين مواقف الدول العربية من مبادرة السادات بزيارة القدس بين رافض ومتحفظ ومؤيد إلا أن توقيع مصر في سبتمبر ١٩٧٨ على اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تضع احداهما اطاراً لمعاهدة مصرية اسرائيلية والأخرى إطاراً للحكم الذاتي للفلسطينيين. هذا الموقف دفع جميع الدول العربية المتحفظة إلى موقف الرفض للتحرك المصري. كما تحركت مواقف معظم الدول المؤيدة لمبادرة السادات نحو معارضة إطار كامب ديفيد. وفي سبتمبر ١٩٧٨ صدر اعلان الجبهة القومية للصمود والتصدي التي ضمت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد نص على اعتبار قضية فلسطين القضية العربية الأولى والعمل من أجل التحرير الكامل لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة مع الالتزام باسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[٩]. ومن الواضح أن معظم الدول العربية باستثناء دول جبهة الصمود والتصدي لم تقطع الامل في عودة مصر الى الصف العربي رغم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال مؤتمر القمة العربية الثامنة في بغداد في نوفمر ١٩٧٨ الذى عبر عن اعتراض الحكام العرب على سياسة

السادات تجاه تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ولكن لم يصدر المؤتمر اية قرارات معادية لمصر او لنظام السادات واكتفي البيان الختامي للمؤتمر بالاشارة الى عدم جواز انفراد اى طرف من الاطراف العربية بأى حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام. ولا يقبل أى حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية[١٠].

ثم جاء توقيع السادات للمعاهدة المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩ كي يقطع آخر امل عربي في استعادة مصر للصف العربي. ولقد ترتب على ذلك آثار بعيدة المدى سواء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على أراضيها او فيما يتعلق بالتزامات مصر العربية أو تكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الأمريكية وتدعيم نفوذها وهمينتها على العالم العربي.

وقد اكدت المعاهدة المصرية الاسرائيلية بوضوح انه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف من الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فإن الالتزامات التي تترتب على المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة ويعني ذلك في التحليل النهائي ان المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الدول العربية. ويمكن القول انه قد تم تحييد مصر في الصراع العربي الاسرائيلي وفقاً لنصوص المعاهدة وان كان هناك إجماع من جانب الباحثين على ان هذه المعاهدة قد اجبرت مصر على الانحياز للطرف الاسرائيلي ضد الدول العربية. واذا كان السادات قد ادعى انه لم يوقع حلاً منفرداً بدليل توقيعه على إطار الحكم الذاتي للفلسطينيين فإن هذا الإطار لا يمثل حلاً للقضية الفلسطينية بل مجرد وثيقة قصد بها تضليل الجماهير المصرية والعربية وضمان إخراج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي نهائياً. فالمعروف ان الحل الوحيد والصحيح للقضية الفلسطينية هو عودة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولكن إطار الحكم الذاتي لا يحقق الحد الادني من هذه الحقوق بل يعمل على تكريس الادعاءات الصهيونية على الأرض العربية بفلسطين متبنياً بالكامل خطة مناحم بيجن للحكم الذاتي التي اقترحها في ديسمبر ١٩٧٧ والتي تقوم على اساس التفرقة بين الارض والسكان. وبناء على ذلك فإنها تعتبر اراضي غزة والضفة ارضاً محررة وجزءاً لا يتجزأ من اسرائيل[١١]. ورغم ان اطار السلام في الشرق الاوسط

ينص على ان الحل الذي تسفر عنه المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة، الا انه لم يتضمن ادني توضيح او تحديد لهذه الحقوق كما انه استبعد اهم هذه الحقوق وهي حق السيادة وتقرير المصير والعودة.

كذلك تمادي السادات في نقض جميع الالتزامات السابقة التي التزمت بها مصر عربياً ودولياً ازاء القضية الفلسطينية، فعمد الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماماً من كافة اشكال ومراحل التفاوض التي نص عليها الاطار. والمعروف ان مصر كانت قد التزمت بالقرار الذى اتخذه مؤتمر القمة العربية بالرباط ١٩٧٤ والذى ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ويتضح لنا في النهاية وبما لا يدع مجالاً للجدل ان الحل الذي قبلته مصر الرسمية في ظل حكم السادات للقضية الفلسطينية كان حلاً صهيونياً ولم يكن حلاً مصرياً أو عربياً أو فلسطينياً.

ويبرز الوجه الآخر للحقيقة وهي ان الدول العربية رغم قرارات الادانة التي اتخذتها ضد حكم السادات بسبب خيانته للقضية العربية الاولي الا وهي القضية الفلسطينية لم تستطع هذه الدول ان تبلور استراتيجية بديلة للتحرك الساداتي. وطغت الخلافات العديدة بين الدول العربية وكان العجز العربي هو الوجه الآخر للخيانة الساداتية.

الهوامش

١. انظر: حسن نافعة: مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة – مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٤ – ص ٤٨ – ٤٩.

٢. انظر: احمد يوسف احمد: السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلات ترتيب الاولويات في: (محرر على الدين هلال) الاستقلال الوطني- سلسلة الذكر الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢- المركز العربي للبحث والنشر – القاهرة ١٩٨٢ ص ١٢١.

٣. Kissinger: ALA Maison Blanche 1968-73pp1348-1356 نقلا عن حسن نافعة ص ٥٠.

٤. انظر: مصر وامريكا – مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتجية بالاهرام القاهرة ١٩٧٦، ص ٣١-٣٥، الاهرام: ١٩٦٧/٥/٣٠.

٥. انظر: وحيد عبد المجيد: مصر العرب – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام-القاهرة ١٩٨٤، ص ٥٤.

٦. المصدر السابق: ص ٦٠-٦١.

٧. النهار ٣ سبتمبر ١٩٧٥.

٨. لمزيد من التفاصيل انظر حسن نافعة مصدر سابق.

٩. انظر وحيد عبد المجيد – مصدر سابق ص ٧٣-٧٤.

١٠. القبس ١٩٧٨/١١/٩.

١١. انظر حسن نافعة – مصدر سابق ص ٧٨-٨٠.

أوضاع الصحافة فى الفترة الساداتية:

تتجسد علاقة الصحافة بالسلطة السياسية كأقوى وأوضح ما تكون فى ظل المتغيرات الجوهرية التى طرأت على الواقع الاقتصادى والتوجه السياسى والبنية الاجتماعية للمجتمع المصرى، وخصوصا بعد صدور مجموعة القرارات والاجراءات التى تمثل انعطافه أساسية فى المسار الاقتصادى والسياسى لثورة يوليو. إذ يلاحظ أن مجمل المو اقف السياسية والاقتصادية التى تمثلت فى الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتى والعدول عن الاجراءات الاشتراكية واعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كان لها وقعها المباشر فى المجال الاعلامى وخصوصا الصحافة. وقد شهدت هذه الفتره صدور عدة قرارات تلخص بدقة السلبية والايجابية الى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر. أبرز هذه القرارات قرا الغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤ ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة من اصدار الاحام العرفية مع وقوع العدوان الاسرائيلى على البلاد العربية فى يونيو ١٩٦٧. وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذى قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض اية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب. كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التى تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين الى مهن أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم فى حدود قانون نقابة الصحفيين. وكانت نقابة الصحفيين سبق وان وافقت على قرار بشان رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية. وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحثا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى اعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور اقرار ميثاق الشرف الصحفى. وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الاشراف على ما تنشره الصحف وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤، مع مراعاة خضوع الاخبار العسكرية للرقابة. ولم تكد بضعة اسابيع تمر، حتى صدر قرار بالغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الاجانب. ولكن لم

يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش محدود من الحرية الذى فتحته للصحف. إذ أبدى السادات تبرمة الشديد مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية أعرب عن استيائه فى عده خطب. وقد دفعه ذلك فى التفكير فى انشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة علاوة على وضع ميثاق شريف شرف يسترشد به العاملون فى الصحافة. وقد عبر السادات عن موقفه هذا فى حديث نشرته جريدة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٥ (أن الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الاخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد الغاء الرقابة عليها أن كل شىء فى مصر خطأ وفاسد ومرتبك أن الحياة لم تعد نطاق، وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الاوضاع فلم يعد باقيا إلا أن تقوم ثورة تصحح الأوضاع) وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم الى ان بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه الى سوء استخدامها للحرية مشيرا الى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبدالناصر. أوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التى انحدرت اليها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على حرية الصحافة مهمه تعددت الممارسات الخاطئة. ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس إدارات الصحف فى مارس ١٩٧٦. وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارا فى مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الاعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للإتحاد الاشتراكى وعضوية بعض رجال الاعلام والشخصيات العامة. وقد نص القرار على أن تئول الى العاملين فى المؤسسات الصحفية الملوكة للاتحاد الاشتراكى ٤٩% من ملكية هذه المؤسسات. كما حدد القرار اختصاصات المجلس الاعلى. ويمكن تخليصها فى الاشراف أصدر تراخيص الصحف، والعمل فى الصحافة والصحفيين. وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى العام الثالث ميثاق الشرف الصحفى وهو يتضمن مجموعة القيم الوطينة والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بيها العاملون فى الصحافة. كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفى أصوليات التعامل المهنى. وتشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير فى مسئولية ما ينشره.

والواقع أن القرارين الأخيرين الخاصين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسا أكثر من قيدين تنظيميين رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارهما، لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية والالتزام الاقتصادى والايديولوجى للسلطة. وقد عززت هذا الموقف بعض الاجراءات التى لم تصدر بشأنها قرارت رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون صجيج اعلامى. ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية، وأبرز مثال طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب فى ١٩٧٤، وتحويل مجلية الطليعة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى الى مختلف الاقسام فى صحيفة الاهرام اليومية وذلك فى مارس ١٩٧٧. هذا علاوة على التغيرات التى أحدثتها السلطة والتى تتمثل فى أقصاء رؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض الصحف، مثل المصور وروزاليوسف واستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخط الفكرى والايديولوجى للسطلة السياسية القائمة. وقد ذلك فى اطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها. أذ كان السادات يؤمن بضرورة إعادة تنظيمها على أنها سلطة رابعة من سلطان النظام السياسى. وقد عمدت السلطة السياسة فى السبعينات إلى تعزيز دائرة نفوذها واحكام سيطرتها على الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تهدف على حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وجريم نشر حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من العيب (ابريل ١٩٨٠). وقد نصت هذه القواني على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير في تكوين الرأي العام أو تربية النشء. وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لعام ١٩٨٠ هو خاتمة هذه القوانين وقد اسند إلى مجلس الشوري مسئولية التعبير عن السيادة الشعبية في مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية وقد عززت السلطة السياسية في السبعينات هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كأوضح ما يكون في مواقفها من صحف المعارضة وخصوصاً صحيفة الاهالي لسان حال حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقفها بعد عدة أشهر من صدروها (ولم

تستأنف الصدور إلا بعد انتهاء حكم السادات) وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي، حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائياً في سبتمبر ١٩٨١. هذا وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة المصرية ذروتها في سبتمبر ١٩٨١ وكانت بمثابة جزء من الأمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوي الوطنية والديمقراطية والتي تمثلت في اعتقال عدد كبير من الصحفين وفصلهم من أعمالهم ، ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات وقوى المعارضة.